النهج الديمقراطي

ⵜⴰⵏⵀⵊⴰⴷⴷⵉⵎⵓⴽⵔⴰⵟⵉ

إلى الأمام من أجل الاشتراكية

| العدد : 655 | من 21 الى 27 ماي 2026 | الثمن: 5 دراهم

| جريدة أسبوعية تصدر كل خميس | المدير المسؤول: جمال براجع | مدير النشر : الحسين بوسحابي | رئيس التحرير: التيتي الحبيب

■ عبد المومن **شباري**
فقيد النهج الديمقراطي

الاعتقال السياسي قضية طبقية تستوجب النضال الوحدوي لمواجهتها

عبد الله مسداد:

ضيف العدد

إن استمرار الاعتقال السياسي هو الوجه الآخر لغياب الديمقراطية، حيث تلجأ الدولة لأساليب القمع والعنف بكل اشكاله في تدبيرها للصراع من أجل إسكات الخصوم والمعارضين لاختياراتها اللاديمقراطية واللاشعبية...

15

تأنيث الفقر من منظور نسوي اشتراكي 13

الإمبريالية وتقويض السيادة بسبب القواعد العسكرية 06

09 08 07

كلمة العدد:

ديمقراطية الواجهة أو حينما يوزع الريع حسب قانون العرض والطلب

يعيش المغرب في هذه الشهور لما قبل انتخابات شتنبر 2026 حالة من الشد والجذب وسط أغلبية الأحزاب المخزنية والممخزنة. بدأت الحملة الانتخابية مبكرا وخارج الفترة المخصصة لها. هكذا تشرع الأحزاب في إعلان عن مرشحيها في الدوائر وتحديد اللوائح التي ستقدمها محليا جهويا ووطنيا. وتعتبر هذه المرحلة من أهم مراحل العملية الانتخابية ولذلك يتم التسابق على تقديم المرشحين والبحث عن النخب ومحترفي السياسة الانتخابية.

تعتبر هذه المرحلة تمهيدية لافتتاح مركاطو سياسي انتخابي تتصارع فيه الأحزاب المخزنية على جلب من تعتبرهم الأحصنة الرابحة في سباق الانتخابات. إنها معركة التزكيات التي تعصف بالعلاقات داخل الحزب الواحد نظرا لاندلاع الحرب بين الأعضاء والعضوات على من يشغل رأس اللائحة ويتم تزكية ذلك من طرف المتنفذين داخل الحزب. وتندلع معارك بين الأحزاب المتنافسة من أجل جلب الأشخاص المؤهلين للفوز بما فيهم عناصر لا تمت بصلة للحزب وتاريخه بل هم فقط أعيان وأصحاب الشكارة. هذا جزء مما يجري داخل كواليس الأحزاب التي تستعد للتسابق طيلة فترة الحملة الانتخابية لما يعلن عن موعد انطلاقها رسميا.

إننا أمام حالة حشد النخب ومحترفي الانتخابات وإعدادهم لدخول المعترك بالألوان الحزبية؛ إنها مرحلة إعادة تدوير هؤلاء المرشحين، فتراهم يرحلون من هذا الحزب إلى آخر حسب قانون العرض والطلب في ردهات مركاطو الانتخابات الذي يفتح أبوابه كل أربعة سنوات.

فاذا كانت هذه هي اغلبية النخب التي ستتحمل مسؤولية الدخول إلى قبة البرلمان؛ فإننا ندرك جيدا طبيعتها الانتهازية والفاسدة من خلال ما اسفرت عنه التجربة الحالية والتي يعيش المواطنون آخر فصولها قبل بداية مسرحية جديدة: اننا نتابع اخبار تواجد العشرات من البرلمانيين والمستشارين في الزنازين محكومين ومدانين بارتكابهم جرائم استغلال النفوذ والاحتيال وغيرها من جرائم الفساد.

تزداد وضعية ديمقراطية الواجهة ترديا بعد الذي جرى مؤخرا، لما قرر مجلس الوزراء المنعقد بتاريخ 9 ابريل 2026 وضع برنامج اقتصادي اجتماعي يغطي مرحلة 8 سنوات من 2026 الى 2034، ورصد ميزانية 210 مليار درهما لذلك البرنامج الذي كلفت وزارة الداخلية واجهزتها بتطبيقه والاشراف على تنفيذه. مع قرارات مجلس الوزراء ذاك لم يعد للبرلمان أي دور لتشريع الميزانيات لولايتين مقبلتين، ولم يعد للأحزاب أي دور في اقتراح برامج اقتصادية واجتماعية وسينحصر دورها في تنفيذ ومتابعة التعليمات التي ستتلقاها من اصحاب القرار الفعليين.

تلك هي كواليس العملية الانتخابية التي يحضر لها في غضون الأشهر المقبلة. لكن في المقابل، لا زالت جماهير شعبنا تكتوي بنيران الغلاء الفاحش في أسعار جميع المواد الأساسية والخدمات العمومية الضرورية لحياة المواطنات والمواطنين؛ بالإضافة إلى إغلاق وحدات الانتاج وتسريح العمال وضرب استقرار الشغل مما يضرب القدرة الشرائية ويفاقم من ظاهرة انتشار الفقر والبطالة وما يصاحبها من الأمراض الاجتماعية. ولأن الدولة لا تملك أية إرادة للتخفيف من وطأة هذه الازمة؛ فإنها تصعد من سياسات التغول البوليسي والتنكيل بكل صوت يفضح هذا الواقع أو يطالب بالحق في العيش الكريم.

ففي هذا الإطار وضمن هذه الاجواء التمهيدية لحملة الانتخابات التشريعية لشهر شتنبر 2026، فإن حزبنا حزب النهج الديمقراطي العمالي ينال قسطا كبيرا من التضييق والمنع والحرمان من أبسط الحقوق السياسية: من حرمانه من الحق في التعبير والتعريف ببرامجه والتواصل مع جماهير الشعب من خلال الفضاءات والمرافق العمومية، أو من خلال حرمانه من الاعلام العمومي ومنعه من استغلال القاعات العمومية من أجل تنظيم مؤتمراته المحلية والجهوية والوطنية ونحن على أبواب عقد مؤتمرنا السادس نهاية شهر يوليوز 2026.

إن حزبنا ومعه كل القوى الديمقراطية والتقدمية يندد بديمقراطية الواجهة ويفضح زيف المؤسسات الصورية التي تتولد عنها وهو عازم على السير في نهجه الثوري وفاء لأرواح شهداء الشعب المغربي واخلاصا لمصالح الطبقة العاملة وهموم الكادحين..

> عنوان الجريدة: 70 زنقة ماكس كدجو - رقم 12 - الطابق 5 - انفا الدار البيضاء > الهاتف: 0668671174 > ملف الصحافة : 6 ص 1995 > رقم الايداع القانوني: 1995 /104

annahjad@gmail.com | www.annahjaddimocrati.org

السحب: Anteprima

تضامن واسع مع حزب النهج الديمقراطي العمالي ضد حملات استهدافه

على اثر استدعاء كل من الرفيق جمال براجع الأمين العام لحزب النهج الديمقراطي العمالي والرفيقين حسن لمغبر والصياد بندحمان للمثول امام الفرقة الوطنية للشرطة القضائية والذي يأتي في سياق حملات التضييق والحصار والحرمان من استعمال القاعات العمومية لعقد مؤتمراته وانشطته، ومن حقه في ولوج الاعلام العمومي؛ توصل الحزب برسائل وبرقيات وبيانات تضامن من طرف العديد من الأحزاب والمنظمات الوطنية والدولية الصديقة والحليفة، ندرج هنا بعض منها ونعتذر عن عدم التمكن من نشر أخرى...

بلاغ المكتب السياسي

توصل كل من الأمين العام لحزبنا الرفيق جمال براجع والرفيق حسن لمغبر الكاتب المحلي للحزب لفرع طنجة اليوم الأربعاء 13 ماي 2026 باستدعاء للمثول أمام الفرقة الوطنية للشرطة القضائية بالدار البيضاء يوم الخميس 14 ماي 2026 بالنسبة الرفيق حسن لمغبر والجمعة 15 ماي 2026 على الساعة العاشرة صباحا بالنسبة للرفيق الأمين العام.

ويأتي هذا الاستدعاء في سياق ما يتعرض له الحزب من المزيد من الحصار والتضييق على مناضليه ومناضلاته ومن حرمان فروعة المحلية والجهوية من وصولات الإيداع القانونية ومن حرمانه من استعمال الإعلام العمومي والقاعات والفضاءات العمومية لتنظيم أنشطته ومنها المؤتمر الوطني السادس الذي سيعقد في شهر يوليوز من هذه السنة والذي تمتنع المؤسسات التي تم تقديم طلبات استعمال فضاءاتها لهذه المناسبة عن الاستجابة لها تحت ضغط السلطة او بمبررات واهية وغير قانونية من مثل الحصول على ترخيص مسبق من السلطات المحلية وهو ما يناقض قانون الحريات العامة.

إن حزب النهج الديمقراطي العمالي إذ يخبر الرأي العام بهذين الإستدعاءين فإنه:

- يعلن عن تضامنه المطلق مع الرفيق الأمين العام للحزب جمال براجع والرفيق حسن لمغبر الكاتب المحلي لفرع الحزب بطنجة.
- يؤكد أنه رغم القمع والتضييق والحصار، سيواصل نضاله، بكل قوة وإصرار، من أجل عقده مؤتمره الوطني السادس في تاريخه المحدد 24/25/26 يوليوز 2026.
- يعاهد جماهير شعبنا أن إرادته في مواصلة مسيرته النضالية ستبقى قوية ولن تلين أو تتراجع رغم القمع والتضييق الذي يتعرض له، وانه عازم على المضي إلى الامام، إلى جانب كل القوى المناضلة، من أجل تحقيق التغيير الديمقراطي الحقيقي وبناء الدولة الوطنية الديمقراطية الشعبية.

المكتب السياسي
13 ماي 2026

أحزاب ومنظمات تقدمية تتضامن مع حزب النهج الديمقراطي العمالي

يتعرض حزب النهج الديمقراطي العمالي المغربي الشقيق في المدة الأخيرة إلى استهداف قمعي بطال أنشطته ومناضليه بما فيها دعوة الأمين العام للحزب الرفيق جمال براجع ومناضلين آخرين للمثول أمام الفرقة الوطنية للشرطة القضائية. ولا شك أن هذا الاستهداف يتم على خلفية المواقف المتماسكة للحزب الشقيق من مختلف القضايا التي تهم الشعب المغربي ونضاله المستميت ضد نظام المخزن القمعي والاستبدادي، وعلى خلفية مناهضته الصارمة للتطبيع مع العدو الصهيوني الذي ينخرط فيه النظام ضد رغبة ومواقف الشعب المغربي المنحاز بشكل مطلق للقضية الفلسطينية، وكذلك من أجل محاولة إرباك مناضلات النهج ومناضليه في إعدادهم لانجاز مؤتمرهم الوطني السادس نهاية جويلية القادم، وهو ما دأبت عليه السلطة في إطار مصادرة الحريات وضرب حق التنظم المستقل.

إن الأحزاب والمنظمات الموقعة أدناه، إذ تؤكد تضامنها غير المشروط مع حزب النهج الديمقراطي العمالي ومع شبيبته، ومع الشعب المغربي، فإنها:

-تدين بشدة هذا الاستهداف كممارسة متأصلة عند النظام المخزني وتعتبره دليل ارتباك وخوف من تنامي الغضب والسخط ضد سياسات التبعية والاستبداد والفساد على مختلف الأصعدة.

-تجدد إسنادها المبدئي للقوى الثورية والتقدمية في المغرب في خوض معارك الحرية والكرامة والديمقراطية والعدالة.

-تهيب بكل قوى الحرية والتقدم في المنطقة وفي العالم بأن تعبر عن تضامنها و تنظم كل أشكال الإسناد لحزب النهج الديمقراطي العمالي الشقيق في المغرب دفاعا عن حقوقه غير القابلة للتصرف في النشاط السياسي الحر والمستقل.

في 17 ماي 2026

الأحزاب والمنظمات الموقعة:

-1 حزب العمال - تونس
-2 حزب العمال الموريتاني
-3الحزب الشيوعي اللبناني
-4حزب الشعب الديمقراطي الاردني (حشد)
-5الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين
-6حزب الوحدة الشعبية الديمقراطي الأردني
-7حزب الوطنيين الديمقراطيين الموحد- تونس
-8تجمع المدافعين الصحراويين عن حقوق الإنسان بالصحراء الغربية (CODESA)
-9الحزب الشيوعي السوداني
-10الحزب الشيوعي الاردني
-11حزب الشعب الفلسطيني
-12حزب القطب- تونس
-13الحزب الاشتراكي- تونس
-14حزب العيش والحرية (تحت التأسيس) - مصر
-15حزب التحالف الشعبي الاشتراكي- مصر

حزب النهج الديمقراطي العمالي يدين الهجوم على أسطول الصمود ويدعو لتكثيف النضال لإسقاط التطبيع

يتابع المكتب السياسي لحزب النهج الديمقراطي العمالي بقلق وغضب بالغين قيام الكيان الصهيوني بهجوم سافر في المياه الدولية على سفن «أسطول الصمود» المتوجهة لكسر الحصار عن قطاع غزة، وقرصنتها واختطاف المناضلين/ات الموجودين/ات على متنها، ومنهم سبعة مغاربة هم/ن: السعدية الوالوس وشيماء الدرازي واسماعيل الغزاوي وأيوب بلفصيح ومحمود حمداوي ومحمد ياسين بنجلون ومصطفى المسافر، وممارسة كافة أشكال التنكيل والترهيب في حقهم/ن.

إن المكتب السياسي إذ يعبر عن تضامنه المطلق مع هؤلاء المناضلين والمناضلات، ويطالب بإطلاق سراحهم/ن فإنه:

يدين بشدة هذا الهجوم الصهيوني على «أسطول الصمود» الذي يعكس الطبيعة الإرهابية والإجرامية لهذا الكيان الفاشي العنصري.

- يندد باستمرار سياسة القتل والحصار والتجويع التي يواصل الكيان الصهيوني ممارستها في حق الشعب الفلسطيني وخاصة في قطاع غزة الذي ما يزال يعيش تحت وقع القصف اليومي للسكان ولما تبقى من المنشآت الخدمية والسكنية من طرف الجيش الصهيوني.

- يجدد تضامنه مع الشعب الفلسطيني ومقاومته الوطنية من أجل حقه في تقرير المصير وعودة اللاجئين وبناء دولته الديمقراطية المستقلة على كامل فلسطين وعاصمتها القدس.

- يدعو كافة القوى المناضلة إلى تصعيد النضال الميداني وتكثيف كافة أشكال الدعم للشعب الفلسطيني لرفع الحصار عنه ووقف حرب الإبادة الصهيونية في حقه وإسقاط التطبيع المخزني الخياني مع الكيان الصهيوني.

المكتب السياسي
الرباط 18 ماي 2026.

الائتلاف المغربي لهيآت حقوق الإنسان يعبر عن موقفه المتضامن مع حزب النهج الديمقراطي العمالي

تتبع الإئتلاف المغربي لهيات حقوق الإنسان ، ومعه كافة القوى المناضلة ، سياسية ونقابية وحقوقيةونسائيةوشبابية وجمعوية ، و الرأي العام الوطني والدولي ، باستنكار قوي، استدعاء الفرقة الوطنية للشرطة القضائية بالدار البيضاء، للأمين العام لحزب النهج الديمقراطي العمالي،الصديق جمال براجع ، والمناضلين بندحمان الصياد، وحسن لمغبر، للاستماع أليهم أيام 14 و15 ماي 2026.

على خلفية التعبير من طرفهم، عن الموقف من التطبيع المخزي للنظام المغربي ، مع كيان الإجرام الصهيوني ، خلال عدد من المحطات النضالية .

أن الإئتلاف المغربي لهيآت حقوق الإنسان، أمام هذا المنحى المتواصل ، في الاجهاز على الحقوق والحريات ، يعبر عن مايلي :

اولا : ان اسلوب القمع، وكم الافواه والمحاكمات ، الذي تسلكة الدولة لمصادرة حرية التعبير، لن توقف الموقف الأصيل للشعب المغربي، في اعتباره القضية الفلسطينية قضية وطنية، والتي قال كلمته بشأنها ،و بشأن التطبيع مع الكيان الصهيوني المجرم،

- ومن الداعمين لحرب الابادة التي لازال مستمرة لحد الآن من الغرب الإستعماري بقيادة أمريكا ، وتواطؤ أنظمة التطبيع العربية، - في الشوارع والساحات المغربية ، في المدن والقرى ، من خلال المسيرات والوقفات ، والمشاركة القوافل البرية والبحرية، لفك الحصار عن غزة الصمود والعزة وكافة أشكال الدعم الأخرى.

ثانيا : ان استهداف حزب النهج الديمقراطي العمالي، ومسؤوليه ومناضليه ،إنماهو في الحقيقة يستهدف كافة المناهضين للتطبيع، وفي مقدمتهم الجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع التي تضم ضمن مكوانها حزب النهج الديمقراطي العمالي،

.ثالثا : ان الأئتلاف المغربي لهيآت حقوق الإنسان يعلن التضامن الكامل مع المناضلين جمال براجع، و حسن لمغبر وبندحمان الصياد، ومن خلالهم ، مع حزب النهج الديمقراطي العمالي ،

رابعا :التعبير عن الادانة لهذا السلوك القمعي ،الذي لن يزيد الأوضاع الاحتقانا، ويدفع في اتجاه المزيد من التغول الامني، اتجاه المعارضين للسياسات العمومية التي تنهجها السلطات ببلادنا .

خامسا: الدعوة لكل القوى المناضلة، سياسية ونقابية وحقوقية ونسائية وشبابية وجمعوية، العمل من أجل رص الصفوف، للتصدي لسياسة محاولات اخراس الاصوات المناضلة المعارضة ، والعمل لبلورة برنامج للنضال الديمقراطي ، يستجيب لتطلعات الشعب المغربي، في الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية، والمساواة بين النساء والرجال، وسيادة دولة الحق والقانون، ومجتمع المواطنة بكافة الحقوق».

الرباط في 17 ماي 2026
الكتابة التنفيذية للإئتلاف المغربي لهيآت حقوق الإنسان

حزب فيدرالية اليسار الديمقراطي - حزب النهج الديمقراطي العمالي بلاغ مشترك

انعقد اليوم، السبت 16 ماي، بمقر فيدرالية اليسار الديمقراطي بالدار البيضاء، لقاء جمع بين المكتبين السياسيين لكل من حزب فيدرالية اليسار الديمقراطي وحزب النهج الديمقراطي العمالي.

تدارس الطرفان خلال هذا اللقاء الوضع السياسي الراهن، ولا سيما الهجوم الخطير على الحريات العامة والأوضاع الاجتماعية المتأزمة في بلادنا، وتداعيات ملفات الفساد وتعميق الاستبداد وتأثيرهما المباشر والوخيم على الأوضاع المعيشية والقدرة الشرائية للمواطنات والمواطنين. كما شكل اللقاء فرصة للتأكيد على الرفض المشترك لكل أشكال التضييق السياسي التي تتعرض لها أحزاب اليسار المناضل والقوى الديمقراطية المناضلة، والتأكيد على حق حزب النهج الديمقراطي العمالي في استعمال القاعات والفضاءات العمومية لعقد مؤتمره الوطني السادس.

وفي الختام، قرر الجانبان عقد اجتماع في القريب العاجل بتنسيق مع الرفاق في الحزب الاشتراكي الموحد، لتسطير خطوات وبرامج عمل ملموسة وميدانية، مؤكدين للرأي العام الوطني أن العمل الوحدوي للقوى اليسارية والديمقراطية أضحى ضرورة ملحة وحتمية لمواجهة الهجوم المخزني والتحديات الراهنة.

الجمعية تتضامن مع أسطول الصمود العالمي ومع القافلة الطبية المتوجهة برا والمحاصرة من طرف سلطات الشرق الليبي

يتابع المكتب المركزي للجمعية المغربية لحقوق الإنسان باستنكار وغضب بالغين ما تعرض له أسطول الصمود العالمي من قرصنة وهجوم واختطاف واعتداء على المشاركات والمشاركين من بينهم تسعة مواطنين/ات مغاربة: الدكتورة شيماء الدرازي، الأستاذة السعدية الوالوس، والمناضلون إسماعيل الغزاوي، محمود الحمداوي، وأيوب بن الفصيح، مصطفى المسافر، ياسين بنجلون، الحسين واسميح، صهيب اليملاحي الشاعر. وحسب المعطيات المتوصل بها فقد تمت عملية الاقتحام صباح يوم الإثنين 18 ماي 2026 وتم اختطاف مجموعة من نشطاء ونشيطات الأسطول من بينهم/ن مغاربة / ات، وتم نقلهم /ن إلى سجن عائم وهو نفس السيناريو الذي حدث في التجربة السابقة، ضدا على القانون الدولي ومبادئ حقوق الإنسان المتعارف عليها دوليا.

إن ما يتعرض له الأسطول العالمي من هجوم من طرف الكيان الصهيوني، وما تتعرض له القافلة الطبية البرية من حصار على يد سلطات حفتر بليبيا، مس خطير بالحق في التضامن مع الشعوب التي تعاني من الحصار والتجويع، واستهداف لأسطول وقافلة في مهمة إنسانية نبيلة الهدف منهما فك الحصار الصهيوني المفروض على غزة، وإيصال المساعدات الإنسانية والطبية لشعب تعرض لحرب إبادة لا زالت مستمرة حتى الآن رغم إعلان وقف إطلاق النار. ولا زال القطاع يشهد أزمة إنسانية وصحية غير مسبوقة، إذ لا زالت جرائم الكيان الصهيوني تتزايد خصوصا في تعامله الوحشي مع الأسرى / ات الفلسطينيين /ات.

وعليه فإن المكتب المركزي للجمعية المغربية لحقوق الإنسان إذ نعتبر هذا الفعل الجرمي اختطافا واحتجازا وجريمة صهيونية نكراء جديدة، ومحاولة يائسة لإسكات صوت التضامن والدفاع عن حقوق الشعب الفلسطيني، نطالب بما يلي:

الإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع النشطاء الحقوقيين المشاركين في الأسطول، واسقاط جميع التهم الملفقة ضدهم.

تضامنه مع كافة المشاركين والمشاركات في أسطول الصمود العالمي الذي تم اعتراض سفنه واعتقال مجموعة من النشطاء / ت منهم 9 مغاربة /ت وتحمل الكيان الصهيوني مسؤولية الحفاظ على سلامتهم /هن الجسدية والنفسية وتطالب حكومات المعتقلين / ت ومن بينها الحكومة المغربية بالإسراع في التدخل لإطلاق سراحهم، وتأمين ممر آمن للأسطول، لإيصال المساعدات الإنسانية وحماية الحق في حرية الملاحة.

مطالبته قوات حفتر فك الحصار على القافلة الطبية البرية وتمكين المشاركين / ـ من وسائل التواصل والسماح لهم بالمرور لإيصال المساعدات الإنسانية والطبية لأهلنا بغزة.

دعوته كل القوى الديمقراطية والتقدمية والحقوقية في العالم وهيئة الأمم المتحدة إلى التحرك السريع من أجل حماية المبادرات التطوعية الإنسانية مع غزة والإفراج الفوري على كل المختطفين/ات.

يحيي كل المشاركات والمشاركين في المبادرتين الإنسانيتين، أسطول الصمود والقافلة الطبية البرية ويؤكد دعمه ومساندته لهم / هن حتى تحقيق الهدف الاسمي المتمثل في فك الحصار على غزة وضمان حق الشعب الفلسطيني في الاستقلال والحرية والكرامة.

يطالب حكومات الدول التي ينتمي إليها المختطفون، وخاصة الحكومة المغربية، بتحمل مسؤوليتها الدبلوماسية والإنسانية. في التدخل العاجل الفوري لدى السلطات الخاطفة لضمان الإفراج عن مواطنيها وإجلائهم وحمايتهم وفق ما تقتضيه الأعراف والمعاهدات الدولية ذات الصلة.

فتح تحقيق دولي مستقل ومحايد في ملابسات الاختطافات والاحتجاز ومعاقبة كل من تورط فيهما وفي الانتهاكات وتقييد حرية التنقل والتعبير.

احترام حق التضامن الدولي بالوسائل السلمية، ووقف سياسات الحصار والضغط التي تنتهك حقوق الشعب الفلسطيني.

وتؤكد الجمعية المغربية لحقوق الإنسان التزامها بالدفاع عن المدافعين عن حقوق الإنسان ومساندة جهود التضامن المشروع حتى إطلاق سراح المختطفين وضمان سلامتهم وكرامتهم.

وسنستمر في توثيق الانتهاكات وتقديم الدعم القانوني والحقوقي والسياسي الممكن، والعمل مع شركائنا المحليين والدوليين لمتابعة ورصد هاته الانتهاكات والجريمة النكراء التي تعطل قواعد إعمال القانون الدولي الانساني والقانون الدولي لحقوق الانسان.

عن المكتب المركزي
الرباط 19 ماي 2025

الجمعية تدين استدعاء قياديين في حزب النهج الديمقراطي العمالي من طرف الفرقة الوطنية للشرطة القضائية

تتابع الجمعية المغربية لحقوق الإنسان باستنكار بالغ استمرار مظاهر التضييق على الحريات العامة والعمل السياسي بالمغرب، وما تتعرض له القوى والحركات الاجتماعية الديمقراطية والتقدمية من استهداف وملاحقات تمس جوهر الحق في التنظيم والتعبير والممارسة السياسية المشروعة.

وفي هذا السياق، تعبر الجمعية عن إدانتها لاستدعاء كل من الأمين العام لحزب النهج الديمقراطي العمالي، الرفيق جمال براجع، والرفيق حسن لمغبر الكاتب المحلي لفرع الحزب بطنجة، والرفيق بن دحمان الصياد عضو قيادة فرع الحزب بطنجة، للمثول أمام الفرقة الوطنية للشرطة القضائية بالدار البيضاء، والاستماع لهم يومي 14و15مايو في خطوة تؤكد استمرار المقاربة الأمنية في التعاطي مع العمل السياسي والنضالي.

إن الجمعية المغربية لحقوق الإنسان تعتبر أن هذا الاستهداف لا يطال فقط مناضلي ومناضلات حزب النهج الديمقراطي العمالي، بل يشكل مسا خطيرا بالحريات العامة وبالحق في التنظيم والعمل السياسي الديمقراطي، كما يعكس النهج التحكيمي للدولة وإغلاقها للفضاء العام واستمرار التضييق على حق الحزب في ممارسة أنشطته القانونية والسياسية، والتواصل مع الرأي العام، وعقد مؤتمره الوطني في ظروف عادية وديمقراطية.

وإذ تؤكد الجمعية أن احترام الحقوق والحريات السياسية والمدنية يشكل مدخلا أساسيا لأي بناء ديمقراطي حقيقي، فإنها تعلن:

تضامنها الكامل مع حزب النهج الديمقراطي العمالي وكافة مناضليه ومناضلاته في مواجهة كل أشكال التضييق والاستهداف.

مطالبتها بتمكينه من حق المكفول بموجب القانون الدولي والمحلي من حقه في التنظيم وعقد مؤتمره العام في فضاء عمومي.

إدانتها لكل الممارسات الرامية إلى تقييد حرية العمل السياسي، والتنظيمي والنقابي والحقوقي.

مطالبتها بوقف المتابعات والاستدعاءات ذات الخلفية السياسية، واحترام الحق في التنظيم والتجمع والتعبير المكفولة بموجب المواثيق الدولية لحقوق الإنسان.

دعوتها كافة القوى الديمقراطية والحقوقية والتقدمية إلى توحيد الجهود دفاعا عن الحريات العامة، وعن الحق في الاختلاف والتعبير والتنظيم، والتصدي لكل أشكال القمع والتضييق.

إن الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، وهي تجدد تشبثها بمبادئ الحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية، تؤكد أن ضمان الحريات العامة وصيانة الحقوق السياسية يظلان شرطين أساسيين لبناء مجتمع ديمقراطي يحترم كرامة الإنسان وحقوقه.

المكتب المركزي
الرباط 15 ماي 2026

الهيآت المشكلة للائتلاف المغربي لهيآت حقوق الإنسان

جمعية هيئات المحامين بالمغرب
العصبة المغربية للدفاع عن حقوق الإنسان
الجمعية المغربية لحقوق الإنسان
المنتدى المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف
منتدى الكرامة لحقوق الإنسان — المرصد المغربي للسجون
الجمعية المغربية لمحاربة الرشوة
المرصد المغربي للحريات العامة
الهيئة الوطنية لحماية المال العام بالمغرب
مرصد العدالة بالمغرب
الهيئة المغربية لحقوق الإنسان — منظمة حريات الإعلام والتعبير- حاتم
الجمعية الطبية لإعادة تأهيل ضحايا العنف وسوء المعاملة — المركز المغربي لحقوق الإنسان
جمعية الريف لحقوق الإنسان — الجمعية المغربية للدفاع عن استقلال القضاء
مؤسسة عيون لحقوق الإنسان — المرصد الأمازيغي للحقوق والحريات
نقابة المحامين بالمغرب
الشبكة المغربية لحماية المال العام

بعض من التماس بين العملين النقابي والسياسي عبر التاريخ (الحلقة 28)

الهيئات الشغلية والنقابية الأممية بعد الحرب العالمية الأولى (الجزء 5)

الهاشمي كبدة

وفي مؤتمرها الرابع المنعقد بموسكو في مارس 1928، وبعد جردها للإجابات عن الإشكالات المثارة في مؤتمرها الثالث، ركزت الأممية النقابية الحمراء اهتمامها على قضايا عدة من أهمها: استقطاب الشبيبة العمالية إلى العمل النقابي، والاشتغال بأوساط النساء، والاشتغال في أوساط الأجراء الزراعيين والغابويين(1) ...

فبشأن القضية الأولى، وباعتبار شباب الطبقة العاملة صرحا رئيسيا لمواجهة نفوذ النقابات الإصلاحية وأرباب العمل البورجوازيين، وكونهم حماة لقلاع الثورة البروليتارية، أكد المؤتمر على تعزيز العمل الثوري بين العمال الشباب في مناهضة هيمنة الإصلاحية والفاشية على الحياة الاقتصادية والسياسة للبلدان. ودعا إلى تعبئة الشباب العامل إلى إنجاز عدة مهام منها: إنشاء لجان شبيبة داخل النقابات تهدف إلى تنظيم وتثقيف الشباب العامل؛ وخوض الشباب الثوري لنضالات ضد بيروقراطية النقابات الإصلاحية لاسيما ضد تلك المرتبطة عضويا بالأممية النقابية لأمستردام؛ والدفاع عن مطالب خاصة بالشبيبة العاملة من قبيل تحسين أجور المتدربين، وتحديد ساعات العمل، وتوفير فرص التأهيل المهني(2) ...

واشار المؤتمر بصدد القضية الثانية إلى كون المرأة العاملة تشكل ضحية كبرى «للترشيد الرأسمالي» (rationalisation capitaliste)(a)، حيث يتم تشغيلها بقطاعات إنتاجية متدنية الأجور وهشة الحماية الاجتماعية... وفي علاقة المرأة العاملة بالعمل النقابي، وبعد تشخيص ضئالة حجمها في النقابات، وتجاوز النظر إليها كفئة منعزلة، واعتبارها جزء لا يتجزأ من الطبقة العاملة، وضع المؤتمر في صميم أولوياته تنظيمها النقابي واندماجها الجماهيري حيث دعا إلى الاستقطاب النقابي للنساء العاملات سواء في القطاع المهيكل أو غير المهيكل، وإلى مكافحة نقص تمثيلهن في الهياكل النقابية، وإلى السعي إلى تحويلهن إلى كوادر قادرة على قيادة النضال المشترك، وإلى استثمار تنظيماتهن بالنظر لما لها من فعالية في تثقيفهن والتجذر في أوساطهن، وإلى تركيز النضال على مطالب خاصة بهن من قبيل المساواة في الأجور، وإجازة الأمومة، والحماية من الاستغلال(3) ... ولنشر التحريض والدعاية بما يتماشى واحتياجات العاملات، أوصى المؤتمر النقابات الحمراء بتخصيص جزء من ميزانياتها لهذه المهمة. وبرصده كون عدد كبير من العمال، بمن فيهم أعضاء من النقابات الحمراء، لازالوا يقللون من دور المرأة في الإنتاج وفي الصراع الطبقي، وعجزهم عن إدراك ضرورة العمل الخاص والمنهجي المتعين أن تقوم به النقابات العمالية في صفوف اليد العاملة النسوية، أناط المؤتمر، في تعاطيه مع الدعاية المتعلقة بشؤون اليد العاملة النسوية، النقابات بمهمة توعية أعضائها وعموم العمال، من خلال منشوراتها، واجتماعاتها، ودوراتها التكوينية، وعملها الميداني، بكل القضايا التي تهم المرأة العاملة، كما حضها على تشجيع جميع أعضائها على الدفاع عن تأطير وتنظيم النساء العاملات ورفض النظرة الانتهازية المختزلة لشأنهن في الصراع البروليتاري مع الرأسمالية(4). وباختصار، فالمؤتمر قارب علاقة المرأة العاملة بالعمل النقابي من زاوية وجوب تحولها من السلبية إلى المشاركة الفعالة والواعية والمنظمة، وذلك لتعزيز الجبهة الثورية الموحدة.

وبصدد القضية الثالثة، رصد المؤتمر سعي الأوليغارشيا الزراعية إلى تحميل العمال الزراعيين، وقطاعات واسعة من الفلاحين كامل عبء الأزمة الزراعية، مما أدى إلى تفاقم اضطهاد واستغلال اليد العاملة بالأرياف، وشرائح واسعة من الفلاحين، وإلى اللجوء المتكرر إلى أساليب قمعية فاشية ضد العمال، وإلى تعزيز النزعة الرجعية السياسية. ووصف المؤتمر أوضاع العمال الزراعيين والغابويين بالازدياد سوء، إذ تحت ضغط رأس المال، تدهورت أوضاع هؤلاء في الدول الرأسمالية والمستعمرة وشبه المستعمرة تدهورا حادا، وأدى «الترشيد الرأسمالي» إلى زيادة البطالة، وتعويض العمال الرسميين بآخرين موسميين، وتسريح العمال الأكبر سنا، وتخفيض الأجور، ولا سيما اتساع الفجوة بين أجور عمال الأرياف ونظرائهم بالقطاع الصناعي، وزيادة ساعات العمل، وتدهور ظروف السكن، واستغلال النساء والأطفال بشكل مكثف في عدد من البلدان(5). وترافق ذلك «الترشيد» مع تعزيز أشكال الاستغلال التي تذكر بالعبودية (كالخدمة المنزلية القسرية، والعمل القسري لزوجات وأطفال عمال المزارع، وأخيرا، الاعتقالات والوحشية، بل وحتى جرائم القتل التي استهدفت أكثر منتسبي اليد العاملة الزراعية نشاطا). وقارب المؤتمر حل إشكالية تنظيم البروليتاريا الزراعية والغابوية وفق ما تمليه مصالح الحركة العمالية قاطبة. فبعد رصده انخفاض نسبة العمال الزراعيين والغابويين المنقبين بالدول الرأسمالية، وهو أمر يعزى في معظمه إلى تعويض الإصلاحيين للصراع الطبقي بالتعاون المنهجي مع منظمات أرباب العمل والدولة البرجوازية، فإنه دعا إلى مكافحة التأثير الهدام للإصلاحية في صفوف العمال الزراعيين والغابويين، ووجه النقابات والأقليات الثورية إلى تركيز جهودها على إنجاز مهام: ضم أغلبية اليد العاملة الزراعية والغابوية إلى النقابات الجماهيرية؛ وتمتيع، خلال الصراع، الجماهير الشغلية الزراعية والغابوية، المنظمة وغير المنظمة، بالثقافة والتربية الطبقيتين؛ والمساهمة في تكوين وتطوير كوادر فاعلة ومنظمة من بين صفوف العمال الزراعيين والغابويين...(6)

هيمنت الأزمة الاقتصادية لسنة 1929 وتداعيتها الاجتماعية والاقتصادية، لاسيما البطالة، على القضايا المثارة بالمؤتمر الخامس للأممية النقابية الحمراء المنعقد بموسكو في غشت 1930. ففي مواجهة العواقب المدمرة لهذه الأزمة، تبنى المؤتمر مواقف التطرف الفوري (radicalisation immédiate)) (b والهجوم النقابي إزاء إصلاحية النقابات الاشتراكية الديمقراطية، ودعا إلى صراع طبقي مباشر. وفي هذا المنحى أول الأزمة على أنها الانهيار النهائي للرأسمالية، وشجع على اتباع «سياسة اقتصادية عدوانية» (politique économique agressive) (c لصد هجوم أرباب العمل المجسد في خفض الأجور، وإغلاق وحدات الإنتاج، وتسريح العمال...، مناديا بالتحرك الجماهيري الفوري وبدعم النقابات الثورية، كما جعل من مكافحة البطالة أولوية، حيث أوصى بتعبئة المعطلين وحشدهم في مظاهرات واحتجاجات ضد الفقر في مسعى تسييس الاحتقان الاجتماعي، فضلا عن توصيته باستثمار العطالة كقوة من القوى المحركة للتغيير الجذري(7). ومن القضايا الأخرى الرئيسية التي حظيت بالنقاش في المؤتمر تكتيك المعارضة النقابية، إذ تمت دعوة منتسبي الأممية النقابية الحمراء إلى العمل على خلق أنوية فصائل ثورية ضمن التنظيمات النقابية الإصلاحية بهدف الهيمنة عليها من الداخل، وفي حالة الإخفاق في المهمة، الدأب على انشقاق تلك التنظيمات وإنشاء نقابات حمراء بديلة(8).

وهكذا، فيمكن القول، أن المؤتمر تبنى شعار تكتيك «صراع طبقة ضد طبقة» (lutte classe contre classe(d)، وصادق على القطيعة النهائية مع النقابات الإصلاحية المنتسبة للأممية النقابية لأمستردام، واعتمد سياسة «البنيات العمالية المستقلة عن البيروقراطية النقابية، وشجع العمال الثوريين على بناء هياكلهم النقابية الخاصة، وعلى قيادة النضال ضد هذه البيروقراطية، التي نعتها «بالسوسيو-فاشية»، وعلى اقتلاع القواعد العمالية عنوة من أيدي القادة البيروقراطيين.

وبعد مؤتمرها الخامس وحتى نهاية 1934، تبنت الأممية النقابية الحمراء خط «المرحلة الثالثة» للأممية العمالية الثالثة المجسد في شعار «صراع طبقة ضد طبقة». وهكذا استمرت على موقف رفض أي عمل تنسيقي أو تحالفي مع النقابات الإصلاحية، وواصلت استراتيجيتها الانشقاقية عنها وبناء تنظيمات نقابية مستقلة. وبنهجها هذا، دخلت الأممية النقابية الحمراء في أداء تراجعي. فبامتناعها عن الانفتاح على النقابات الإصلاحية، وبتعويضها سياسة «غزو» النقابات القائمة بسياسة إنشاء نقابات حمراء ضعيفة وعديمة التمثيلية في الغالب، دخلت في عزلة عن غالبية الطبقة العاملة، لا سيما بأوروبا الغربية، وانتفى نفوذ فصائل الأقلية النقابية الثورية في صفوف المركزيات النقابية الرئيسية، وتقلص حجم أنصارها(9).

وفي مواجهة صعود النازية، عرف موقف الأممية العمالية الثالثة، الحليف العضوي للأممية النقابية الحمراء، تغييرا جذريا إزاء الأنظمة الرأسمالية الغربية وهياكلها النقابية الأممية، تمثل في الدعوة إلى جبهة موحدة. ففي 1935، بدأت عملية وحدة النقابات دوليا حيث انضمت إلى الأممية النقابية لأمستردام عدة نقابات منتسبة إلى الأممية النقابية الحمراء، بدءا من الكونفدرالية العامة للشغل الموحدة الفرنسية. وبالنظر لارتباطها العضوي بالأممية العمالية الثالثة، أجبرت الأممية النقابية الحمراء على العمل الوحدوي مع الإصلاحية. وفي 1936، انطلقت عملية التفاوض حول دمج النقابات السوفياتية، مركز ثقل الأممية النقابية الحمراء، في صفوف الأممية النقابية لأمستردام، ليبدأ أفول الأممية النقابية الحمراء، وليتم حلها فعليا في أوائل 1937، بعد تقييم وجودها بعدم التوافق مع استراتيجية «الجبهة الموحدة» المناهضة للنازية(10).

وباختصار، فالأممية النقابية الحمراء اعترضتها، منذ النصف الأخير من مسيرتها، تحديات، وواجهتها عقبات، واخترقتها اختلالات داخلية. فقد راهنت على توحيد مختلف الفصائل النقابية اليسارية التحررية وإرساء العمل التنسيقي التحالفي للنقابات الراديكالية بما يشكل بديلا للأممية النقابية الاشتراكية الديمقراطية لأمستردام، لكن مع انحسار المد الثوري، واستعادة الاقتصادات الأوروبية لاستقرارها الجزئي، خسرت جزءا كبيرا من قاعدتها النقابية. وأدى اعتمادها لتكتيك «صراع طبقة ضد طبقة»، وما واكبه من دعوة لشق النقابات القائمة وتشكيل نقابات «حمراء» مستقلة، إلى انعزالها إلى حد كبير، مما قلص حجم عضويتها بشكل حاد بأوروبا الغربية وأجبرها على الاعتماد بشكل شبه كامل على فروعها بالاتحاد السوفياتي وببعض المناطق الأخرى. واعتبر التغيير الجذري لمسارها بتبنها لسياسة «الجبهة الموحدة»، وما رافقه من تحالفات واسعة مع الاشتراكية الإصلاحية والبرجوازية الليبرالية ضد صعود الفاشية، تناقضا وجوديا لأممية نقابية راديكالية مستقلة. وفضلا عن العوامل الانفة الذكر المساهمة في انحدارها، فقدت الأممية النقابية الحمراء استقلاليتها الحقيقية بتبعيتها العضوية للأممية العمالية الثالثة، كما كانت ضحية بيروقراطية أجهزتها مما قوض أسس الديمقراطية الداخلية في صفوفها. (يتبع)

(1) Red International Labour Union, Report of the fourth congress of R. I. L. U., London, National Minority Movement, 1928.
(2) Idem.
(3) L'Internationale Syndicale Rouge, Thèses et résolutions adoptées au IVème congrès de L'Internationale Syndicale Rouge, (Moscou, 17 mars – 03 avril 1928), Paris, Imprimerie de la maison des syndicats, 1928.
(4) Idem.
(5) Red International Labour Union, Report of the fourth congress of R. I. L. U., London, National Minority Movement, 1928.
(6) Idem.
(7) L'Internationale Syndicale Rouge, Thèses et résolutions adoptées au IVème congrès de L'Internationale Syndicale Rouge, (Moscou, 17 mars – 03 avril 1928), Paris, Imprimerie de la maison des syndicats, 1928.
(8) Idem.
(9) Encyclopédie UNIVERSALIS, Internationale Syndicale Rouge, Paris, Vol. XXX, Encyclopædia Universalis SA, 2012.
(10) Idem.

(a) بالنسبة للماركسية، لا يمثل «الترشيد الاقتصادي» مثالا للكفاءة المحايدة، بل هو عملية استيلاب واستغلال. وفي ظل الرأسمالية، «فالترشيد الاقتصادي» يشير إلى نظام للعمل (مثل نظام تايلور) الذي يسعى لتحقيق أقصى ربح في أقل وقت وبأدنى إمكانيات، وهذا ما يحول العمال إلى مجرد دروع وتروس في آلة الإنتاج، ويولد أزمات دورية.

(b) يعتبر «التطرف الفوري» تكتيكا من استراتيجية قائمة على دفع الطبقة العاملة، بمجرد نشوب نزاع عمالي، نحو أعمال مباشرة وحاسمة (إضرابات، اعتصامات...). وهذا التكتيك ليس خيارا إيديولوجيا مجردا، بل نتيجة حتمية و«مباشرة» لتزايد استغلال العمال ولتفاقم أزمة الرأسمالية، وهذا مؤشر على انحدار هذه الأخيرة وقرب أفولها. وتتولى الطبقة العاملة، من خلال هذا التكتيك، زمام المبادرة في الحركات اليومية والاقتصادية (النضالات المباشرة) لتحويلها إلى مواجهة سياسية ضد الدولة البرجوازية وأرباب العمل.

(c) تشير «السياسة الاقتصادية العدوانية» إلى استراتيجية رد فعل العمال وهجومهم المضاد على هجمات أرباب العمل، حيث النأي عن التعاون الطبقي ورفض تقديم التنازلات للرأسمالية، والاستثمار الواسع النطاق للإضرابات وللحركات الاحتجاجية الجماهيرية لشل الاقتصاد، وأخذ زمام المبادرة لانتزاع الحقوق ولتحقيق مكاسب جديدة وصيانة مكتسبات العمال درئا للأزمات.

(d) بالمفهوم الماركسي، يشير «صراع طبقة ضد طبقة» إلى المواجهة الأساسية التي لا هوادة فيها بين الطبقة المستغلة (بكسر الغاء) الحاكمة (البرجوازية) والطبقة المستغلة (بفتح الغاء) المهمشة (البروليتاريا). وهذه المواجهة هي القوة الدافعة للتغيير التاريخي الذي لا مناص أن يؤدي إلى إسقاط الرأسمالية وبناء مجتمع بدون طبقات. ويتمفصل هذا الصراع على تصنيف المجتمع الرأسمالي الهيكلي للأفراد، من جهة، محتكرو وسائل الإنتاج الساعين إلى مراكمة الأرباح، ومن جهة أخرى، العمال الكادحين الذين لا يملكون سوى قوة عملهم لبيعها، وهم عرضة للاستغلال. ويتمفصل هذا الصراع كذلك على الوعي الطبقي، إذ لا يرتقي العمال إلى طبقة إلا بإدراكهم لمصالحهم المشتركة وبنائهم لتنظيم بروليتاري كفيل بمناهضة البرجوازية، متجاوزين كافة اختلافاتهم العقائدية والوطنية والمهنية... من أجل خوض النضال سياسي.

الانتخابات: الطقس الذي يُعيد إنتاج الخراب داخل القفص

سميرة قسمي

في كل موسم تُعلَّق فيه الوجوه على الجدران، يَبدو المشهد كطقس جماعي لإعادة تدوير الوهم. الأحياء التي كانت تتقاسم الخبز والديون والشتائم نفسها، تتحول فجأة إلى جزر متقابلة؛ العائلات تنقسم، الصداقات تتآكل، والقبائل القديمة تستيقظ من رمادها فقط لتتذكر كيف تختلف، لا كيف تتضامن. كأن المطلوب ليس اختيار من يُدير الشأن العام، بل اختبار قدرة الناس على تمزيق بعضهم بأيديهم، مجانًا، وبحماس أيضًا.

الأمر لا يتعلق بصندوق شفاف، بل بآلة أكثر تعقيدًا: تحويلُ البشر إلى وحدَات متنافسة، كلٌ يعتقد أنه يدافع عن "مستقبله"، بينما الجميع يدور داخل الحلقة نفسها. تُخلق معارك صغيرة بين الفقراء حتى لا يلتفت أحد إلى من يملك المسرح كاملا. وحين يشتعل الحي ضد الحي، والعائلة ضد العائلة، يصبح من السهل على من فوق أن يمرّوا بين الخراب بهدوء، مثل رجال إطفاء يشعلون الحرائق ثم يبيعون الماء.

المفارقة أن أكثر الناس اقتناعًا بأن اللعبة محسومة، يعودون إليها كل مرة. ليس لأنهم سُذّج، بل لأن الإنسان لا يستطيع العيش بلا احتمال، حتى لو كان احتمالًا مُعاد تدويره منذ عقود. العقل يعرف أن الوعود تتبدل أسرع من اللافتات، لكن الجسد المنهك يتشبث بأي فتحة في الجدار، ولو كانت مرسومة بالطباشير. وهكذا تستمر المسرحية: شعب يعرف، يضحك بسخرية، يشتم، ثم يصطفّ من جديد كأنه يشارك في طقسٍ أقدم من القناعة نفسها.

في الظاهر يبدو الجميع مختلفين: شعارات متعارضة، ألوان متناحرة، خطابات متبادلة عن "الإصلاح" و"المصلحة العامة". لكن ما إن تنتهي الضوضاء حتى يعود الصمت الحقيقي: الطرق نفسها محفّرة، المدارس نفسها تُنتج الهشاشة، المستشفيات نفسها تُدرّب الناس على الانتظار أكثر من العلاج، والوجوه التي كانت تتبادل الاتهامات تتقاسم الكراسي والصفقات والابتسامات أمام الكاميرات. كأن الخصومة لم تكن سوى عرض موسمي، وظيفةُ الممثل فيه أن يُقنع الجمهور بأن الصراع حقيقي، حتى لا ينتبه أحد إلى أن النص واحد منذ البداية.

السلطة الأكثر ذكاءً ليست التي تمنع الناس من الكلام، بل التي تجعلهم يستهلكون غضبهم ضد بعضهم. أن يتحول العامل إلى خصم للعامل، والفقير إلى مراقب لفقرٍ غيره، والحي الشعبي إلى ساحة تصفية حسابات انتخابية، بينما الثروة تصعد بهدوء إلى الأعلى مثل بخار لا يراه أحد. هكذا يُعاد ترتيب الخرَاب: ليس بالقوة فقط، بل بجعل الضحية تساهم في هندسة قفصها، ثم تمنحها ورقة صغيرة لتشعر أن لها دورًا في التصميم.

ولا يتوقف الأمر عند المال والنفوذ فقط، بل يمتد أحيانًا إلى توظيف الدين نفسه داخل الخطابات الانتخابية، حيث يتحول الإيمان — الذي يفترض أن يكون مساحة روحية وأخلاقية — إلى أداة لاستدراج الجماهير الشعبية وتَخدير غضبها. بعض المرشحين لا يقدّمون حلولًا حقيقية بقدر ما يقدّمون أنفسهم كحرّاس للأخلاق أو ممثلين للإرادة الإلهية، فيُلبسون مشاريعهم ثوب القداسة حتى يصبح الاعتراض عليهم شبيهًا بالاعتراض على الدين ذاته. وهكذا تُطمس الأسئلة الحقيقية المتعلقة بالفقر والعدالة والكرامة تحت سيل من الشعارات الوعظية، ويُدفع الناسُ إلى التصويت بعاطفتهم الدينية لا بوعيهم السياسي، كأن المطلوب ليس مواطنين يفكرون، بل مؤمنين يخشون الشك أكثر مما يخشون استمرار الخراب.

> **القوة تبدأ حين يفهم الناس أن ما يجمعهم أعمق من الشعارات التي تُقسمهم، وأن الجوع لا يملك حزبًا، وأن الكرامة ليست برنامجًا انتخابيًا، بل شرطًا أوليًا لكي يبقى الإنسان إنسانًا.**
> **ربما الحقيقة الأكثر إزعاجًا هي أن اللعبة لن تتغير لأن أحدهم وعد بذلك، بل حين يصبح استمرارها مكلفًا لمن يستفيدون منها.**

حتى اللغة تصبح جزءًا من اللعبة. كلمات ضخمة تُستعمل كمساحيق تجميل فوق وجه متعب: "تنمية"، "إقلاع"، "إرادة"، "تَغيير". لكن الواقع أكثر وقاحة من البلاغات؛ الواقع يقول إن الإنسان الذي لا يجد عملًا، ولا سكنًا، ولا وقتًا ليفهم ما يحدث، لا يُطلب منه أن يفكر، بل أن يختار أي قناع يصفق له لخمس سنوات أخرى. المطلوب ليس وعيه، بل استنزافه، لأن الفرد المرهق لا يثور؛ هو فقط يبحث عن طريقة أقل ألمًا للخسارة.

ومع ذلك، أخطر ما في الأمر ليس الخداع نفسه، بل اعتياد الناس عليه. حين يصبح العبث مألوفًا، تتحول الكارثة إلى روتين. يضحك الناس على النكات السياسية كما لو أنهم يرشّون العطر على جثة قديمة. الجميع يدرك أن الوجوه تتبدّل بينما البنية تبقى صلبة كالإسمنت، لكنهم يستمرون لأن التوقف الكامل يشبه الاعتراف بأنهم محاصرون داخل متاهة بلا باب خروج.

لهذا لم تعد القضية: من سيفوز؟ بل لماذا تُصمم اللعبة أصلا بطريقة تجعل المجتمع يخرج منها كل مرة أكثر انقسامًا، أكثر شكًا، وأكثر قابلية للتدجين؟ لماذا يبدو المواطن بعد كل موسم انتخابي أقل ثقة بجاره، وأكثر خوفًا على فتات مصالحه الصغيرة؟ لأن الإنسان المنعزل أسهل قيادة من الجماعة المتماسكة، ولأن الجماهير حين تنشغل بتبادل الاتهامات، تمنح من فوق الوقت الكافي لغسل أيديهم من كل شيء: الفقر، النهب، القمع، والسنوات التي سُرقت من أعمار الناس تحت أسماء براقة.

ومع ذلك، لا خَلاص في الاكتفاء باللعن أو السخرية فقط. الوعي الذي لا يتحول إلى فعل جماعي يتحول ببطء إلى سمٍّ داخلي. المعرفة وحدها لا تُسقط شيئًا؛ قد تجعل صاحبها أكثر تعاسة فحسب. القوة تبدأ حين يفهم الناس أن ما يجمعهم أعمق من الشعارات التي تُقسمهم، وأن الجوع لا يملك حزبًا، وأن الكرامة ليست برنامجًا انتخابيًا، بل شرطًا أوليًا لكي يبقى الإنسان إنسانًا.

ربما الحقيقة الأكثر إزعاجًا هي أن اللعبة لن تتغير لأن أحدهم وعد بذلك، بل حين يصبح استمرارها مكلفًا لمن يستفيدون منها. حينها فقط يتوقف العرض، لا لأن الضمير استيقظ، بل لأن ميزان القوة تغيّر. إلى ذلك الحين، سيظل الموسم الانتخابي يشبه حفلة صاخبة فوق سفينة تتسرّب إليها المياه، بينما الركاب يتشاجرون حول لون الموسيقى.

الإمبريالية وتقويض السيادة بسبب القواعد العسكرية

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، لم تعد أمريكا تعتمد فقط على تفوقها الاقتصادي والتكنولوجي لفرض نفوذها العالمي، بل أقامت شبكة هائلة من القواعد العسكرية المنتشرة عبر مختلف القارات. من ألمانيا واليابان وكوريا الجنوبية، إلى الخليج العربي وإفريقيا وأمريكا اللاتينية، تحولت هذه القواعد إلى أحد أهم أدوات السيطرة الإمبريالية الحديثة. ومن منظور جدلي ماركسي، لا يمكن فهم هذا الانتشار العسكري باعتباره مجرد "تعاون أمني" أو "حماية للحلفاء"، بل باعتباره تعبيرا ماديا عن طبيعة الرأسمالية الاحتكارية في مرحلتها الإمبريالية، حيث يصبح العنف المنظم جزءا عضويا من إعادة إنتاج الهيمنة الاقتصادية والسياسية.

المصطفى خياطي

لقد شرح لينين، في تحليله للإمبريالية، أن الرأسمالية حين تبلغ مرحلة الاحتكار وتصدير الرساميل، تصبح في حاجة دائمة إلى توسيع الأسواق، وضمان تدفق المواد الخام، وتأمين طرق التجارة، وإخضاع الدول التابعة. وهنا تبرز القواعد العسكرية باعتبارها "بنية فوقية" تخدم مصالح الرأسمال المالي العالمي. فوجود الجنود والأساطيل والطائرات الأمريكية في عشرات الدول ليس منفصلا عن هيمنة الدولار، أو عن مصالح الشركات متعددة الجنسيات، أو عن التحكم في منابع النفط والغاز والمعادن والممرات البحرية.

إن الدولة الرأسمالية، حسب المنهج الماركسي، ليست هيئة محايدة فوق الطبقات، بل جهاز لإدارة مصالح الطبقة المسيطرة. وعندما تتحول الولايات المتحدة إلى القوة الإمبريالية المهيمنة عالميا، فإن جيشها يصبح أداة لحماية مصالح الرأسمال الأمريكي وحلفائه. لذلك فالقواعد العسكرية ليست مجرد منشآت دفاعية، بل نقاط ارتكاز لفرض ميزان قوى عالمي يخدم المركز الإمبريالي ضد الشعوب والدول التابعة.

تقدم الولايات المتحدة دائما خطابا أيديولوجيا يبرر وجود قواعدها العسكرية تحت شعارات مثل "حماية الديمقراطية" أو "مكافحة الإرهاب" أو "حفظ الاستقرار". غير أن التحليل الجدلي يكشف التناقض بين الخطاب والممارسة. فالكثير من الأنظمة التي تستضيف قواعد أمريكية هي أنظمة استبدادية أو تابعة اقتصاديا وسياسيا، ويتم دعمها طالما تضمن المصالح الاستراتيجية الأمريكية. وهكذا تتحول شعارات الحرية إلى غطاء لإعادة إنتاج التبعية.

إن وجود القواعد العسكرية الأجنبية داخل أي بلد يطرح مباشرة مسألة السيادة. فالدولة التي تسمح لقوة أجنبية بامتلاك منشآت عسكرية فوق أراضيها، أو باستخدام أجوائها وموانئها بحرية، تفقد جزءا مهما من استقلال قرارها السياسي والعسكري. وغالبا ما ترافق هذه القواعد اتفاقيات سرية أو غير متكافئة تمنح الجنود الأمريكيين حصانات قانونية وامتيازات خاصة، ما يعني عمليا وجود "مناطق فوق السيادة الوطنية".

ومن منظور ماركسي، فإن فقدان السيادة لا يرتبط فقط بالاحتلال العسكري المباشر، بل أيضا بالتبعية البنيوية للنظام الرأسمالي العالمي. فالكثير من البرجوازيات المحلية في البلدان التابعة ترتبط مصالحها بالمركز الإمبريالي، وتجد في الحماية العسكرية الأمريكية ضمانة لاستمرار سلطتها الطبقية. لذلك لا يكون وجود القواعد العسكرية مفروضا دائما بالقوة وحدها، بل أيضا عبر تحالفات بين الرأسمال المحلي الكومبرادوري والإمبريالية العالمية.

لقد أظهرت تجارب عديدة أن القواعد الأمريكية تستخدم ليس فقط لمواجهة "أعداء خارجيين"، بل أيضا للتأثير في التوازنات الداخلية للدول. ففي كثير من الحالات، شكل الوجود العسكري الأمريكي وسيلة للضغط السياسي والاقتصادي، أو لفرض خيارات معينة على الحكومات، أو للتدخل غير المباشر في النزاعات الإقليمية. وهكذا تتحول الدول المضيفة إلى ساحات ضمن الاستراتيجية الجيوسياسية الأمريكية، بدل أن تكون فاعلا مستقلا يحدد أولوياته الوطنية.

وفي الشرق الأوسط، يبدو هذا الأمر واضحا بشكل خاص. فالانتشار العسكري الأمريكي الكثيف في الخليج يرتبط عضويا بضمان السيطرة على منابع الطاقة العالمية وحماية الأنظمة الحليفة. كما أن القواعد العسكرية تستخدم لردع أي قوة إقليمية قد تهدد الهيمنة الأمريكية أو المصالح الصهيونية في المنطقة. وبالتالي، فإن الحديث عن "أمن المنطقة" يخفي في الواقع إعادة إنتاج بنية تبعية تجعل اقتصاديات المنطقة وأسواقها وسياساتها الخارجية مرتبطة بالمركز الإمبريالي.

أما في إفريقيا، فإن التوسع العسكري الأمريكي، خاصة عبر قيادة "أفريكوم"، يعكس التنافس الدولي على الثروات الطبيعية والمواقع الاستراتيجية. فالإمبريالية اليوم لا تتحرك فقط ضد خصومها التقليديين، بل أيضا في مواجهة الصعود الصيني والروسي ومحاولة منع أي إعادة لتوازن القوى العالمي. ولهذا تتحول القواعد العسكرية إلى أدوات في صراع إمبريالي عالمي على النفوذ والأسواق والمواد الخام.

إن وجود القواعد العسكرية الأجنبية داخل أي بلد يطرح مباشرة مسألة السيادة. فالدولة التي تسمح لقوة أجنبية بامتلاك منشآت عسكرية فوق أراضيها، أو باستخدام أجوائها وموانئها بحرية، تفقد جزءا مهما من استقلال قرارها السياسي والعسكري. وغالبا ما ترافق هذه القواعد اتفاقيات سرية أو غير متكافئة تمنح الجنود الأمريكيين حصانات قانونية وامتيازات خاصة، ما يعني عمليا وجود "مناطق فوق السيادة الوطنية".

إن التحرر من الهيمنة الإمبريالية يقتضي بناء اقتصاد مستقل، وفك الارتباط بالتبعية المالية والعسكرية، وتمكين الشعوب من السيطرة الديمقراطية على ثرواتها وقراراتها السياسية. كما يقتضي بناء تضامن أممي بين الشعوب المضطهدة في مواجهة النظام الإمبريالي العالمي، بدل الانجرار وراء الصراعات بين القوى الكبرى.

ومن الناحية الجدلية، فإن القواعد العسكرية تكشف تناقضا جوهريا داخل النظام الرأسمالي العالمي. فمن جهة، تدّعي الإمبريالية نشر السلام والاستقرار، لكنها من جهة أخرى تعيش على إنتاج الحروب والأزمات والتوترات. فالمجمع الصناعي العسكري الأمريكي، الذي يضم شركات السلاح الكبرى والبنوك ومراكز القرار السياسي، يستفيد ماديا من استمرار النزاعات. وكلما تصاعد التوتر الدولي، ارتفعت ميزانيات التسلح وتعاظمت أرباح الشركات الاحتكارية.

لقد حذر ماركس من أن الرأسمالية تحمل في داخلها نزعة دائمة نحو التوسع والعنف. وفي العصر الإمبريالي، يصبح العنف العسكري جزءا من دورة تراكم رأس المال. لذلك لا يمكن فصل القواعد العسكرية عن الاقتصاد السياسي للرأسمالية العالمية. فهي ليست مجرد أدوات أمنية، بل مؤسسات مادية لضمان استمرار نهب الثروات، وإخضاع الشعوب، ومنع أي مشروع تحرري مستقل.

غير أن المنهج الجدلي يعلمنا أيضا أن كل هيمنة تحمل بذور تناقضاتها. فوجود القواعد الأجنبية كثيرا ما يثير مقاومة شعبية ووطنية، ويكشف حدود الخطاب الإمبريالي. كما أن الأزمات الاقتصادية المتكررة داخل المركز الرأسمالي، وصعود قوى دولية منافسة، وتصاعد الرفض الشعبي للحروب، كلها عوامل تضعف تدريجيا القدرة الأمريكية على فرض هيمنتها المطلقة.

لكن من منظور ماركسي ثوري، لا يكفي رفض القواعد العسكرية كشكل خارجي للهيمنة، بل يجب ربط ذلك بالنضال ضد البنية الطبقية التي تسمح بالتبعية. فالقواعد الأمريكية لا تستمر فقط بقوة الجيش الأمريكي، بل أيضا عبر تحالفات مع طبقات حاكمة محلية مرتبطة عضويا بالنظام الرأسمالي العالمي. ولذلك فإن معركة السيادة الوطنية الحقيقية لا تنفصل عن معركة التحرر الاجتماعي والاقتصادي.

إن التحرر من الهيمنة الإمبريالية يقتضي بناء اقتصاد مستقل، وفك الارتباط بالتبعية المالية والعسكرية، وتمكين الشعوب من السيطرة الديمقراطية على ثرواتها وقراراتها السياسية. كما يقتضي بناء تضامن أممي بين الشعوب المضطهدة في مواجهة النظام الإمبريالي العالمي، بدل الانجرار وراء الصراعات بين القوى الكبرى.

في النهاية، تكشف القواعد العسكرية الأمريكية حقيقة النظام العالمي المعاصر: عالم تحكمه علاقات قوة غير متكافئة، وتستعمل فيه الإمبريالية القوة العسكرية لحماية مصالح الرأسمال العالمي. ومن منظور جدلي ماركسي، فإن هذه القواعد ليست مجرد تفاصيل جيوسياسية، بل تعبير مكثف عن مرحلة تاريخية من الرأسمالية تقوم على الهيمنة والتبعية والعنف المنظم. ولذلك فإن الدفاع الحقيقي عن السيادة لا يمكن أن يتحقق داخل حدود التبعية الرأسمالية، بل عبر مشروع تحرري يربط بين الاستقلال الوطني والتحرر الطبقي.

الاعتقال السياسي قضية طبقية تستوجب النضال الوحدوي لمواجهتها

اعتبارا لأن الاعتقال السياسي قضية طبقية، فإن النضال لمواجهته لا يمكن أن ينفصل عن النضال الطبقي العام ضد النظام الذي يقهر ويُفقِر ويقمع ويعتقل ويُحاكِم ويزج بالمناضلين/ات في السجون، و ضد مجمل السياسات العامة الخطيرة التي تستهدف القضاء على ما تبقى من مكتسبات للشعب المغربي، و هو ما يقتضي من جميع القوى الديمقراطية و الحية التي لها مصلحة في التغيير الجذري العام، تكثيف سبل النضال الوحدوي المشترك ضد هذا النظام المخزني المستبد.

إن الاعتقال السياسي هو قضية طبقية بمعنى أنه مرتبط بالصراع الطبقي في البلاد بين النظام المخزني التبعي، وبين الجماهير الشعبية وتنظيماتها....

في ملف هذا العدد نحاول مقاربة هذه القضية طبقيا وسياسيا وحقوقيا.

الاعتقال السياسي في المغرب، قضية طبقية أم أجراء سياسي؟

ح .اسلامي

تعتبر الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان أشمل من مفهوم الاعتقال السياسي الذي هو مكون منها ، وهي مصاحبة له ، من اختطاف وتعذيب واغتيالات أو قتل خارج نطاق القانون، ومحاكمات غير عادلة وصورية وأحكام إدارية ظالمة وانتقام إداري واقتصادي بمختلف الوسائل، فهذه الأمور كانت ولا زالت قائمة تلجأ إليها الكتلة الطبقية السائدة مستعملة أجهزة الدولة القمعية للحد من جاذبية مشروع التغيير الديمقراطي الشعبي ، وإن تغيرت الأساليب وتنوعت وتطورت خصوصا مع تطور الجاسوسية الإلكترونية والقمع المعنوي عبر تنويع أساليب التشهير وغيره من الممارسات المرئية والـلا مرئية لمحاولة «قتل» المعارضين معنويا ورمزيا وإحباطهم عن القيام بدور المعارضة، أو إغرائهم ،عند اللزوم، لتغيير التموقع السياسي الطبقي لهم أو لإعدادهم للعمالة الطبقية.

لقد مرت الانتهاكات الجسيمة في الخطاب السياسي ب»مرحلتين»، مرحلة ما قبل 1999 ومرحلة ما بعدها لكن ذلك لم يغير في جوهر الانتهاكات لحقوق الانسان، خصوصا وأن منطق التقرير الرسمي للدولة المخزنية حول الاعتقال السياسي المؤطر برؤية «هيئة الإنصاف والمصالحة» يقف عند هذه السنة (1999) وكأن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان ومنها الاعتقال السياسي قد توقف فجأة مع 1999.

بل وأكثر من ذلك سنجد أن منظمة مدنية مثل «المنتدى المغربي لحقوق الانسان» والتي هي جمعية مستقلة تهتم بالانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان وبالضحايا لم تتوسع تنظيميا وعمليا بما يجب على معتقلي وضحايا ما بعد سنة 1999 رغم موقفها المبدئي من الاعتقال السياسي ، ورغم أن قانونها الأساسي لا ينص على ذلك وبقيت مقيدة بالسردية الرسمية لدعاية «العدالة الانتقالية» واقتصرت في الحد الأقصى على المطالبة بتفعيل توصيات هيئة الانصاف والمصالحة وكأن تفعيل هذه التوصيات، رغم مشروعيته، كاف لتوفير ما يسمى «العدالة الانتقالية».

وهذا المنهج المستعمل يغالط الرأي العام بالإيحاء الوهمي بوجود قطيعة سياسية وانتقال نوعي من مرحلة ممارسة الانتهاكات الجسيمة من سياسة ممنهجة في عهد الحسن الثاني إلى مرحلة جديدة فيها فقط (حسب الإيحاءات والتصريحات الرسمية والشبه الرسمية) «أخطاء سياسية» في أسوأ الأحوال، لا تؤطرها «سياسة ممنهجة» في الموضوع. في حين أن الحديث عن «القطيعة» هي مجرد ادعاء لا سند له في المرجعية الحقوقية الكونية ولا في آليات ومعايير «لجان الحقيقة» ولا في الواقع السياسي المعيش ، حيث تم الزج بأجيال وراء القضبان من سنة 2000 إلى 2026 (اعتقالات المعطلين - الطلبة - الصحافيين -المدونين - مناهضي للتطبيع لإرضاء الصهاينة- اعتقالات مناضلي الحراكات الشعبية :حركة 20 فبراير – حراك الريف – حراك جرادة – حراك تاندرارة – حراك وطاط – اعتقالات الصحراويين وصولا إلى اعتقالات بالمئات لحراك جيل Z... إضافة إلى المتابعات المختلفة والتهديدات والضغوطات والطرد من العمل أو من الدراسة التي يتعرض لها الشباب وعبر البحث المحيطي. والضغوطات المهنية وغيرها على المعارضين مما ترصده الحركة الحقوقية المناضلة ...)

ولا تزال السياسة الممنهجة مستمرة وبأشكال فضيعة ومتنوعة.

بعد ربع قرن من الزمن ،وهي مدة كافية لإصدار حكم نهائي على مرحلة «الاعتقال السياسي» منذ سنة 2000 إلى اليوم وعلى منهجية تعاطي الدولة معه في العهد الحالي من جهة، ومنهجية تعاطي المعارضة معه من جهة ثانية، علما أن المرحلة السابقة لم تطوى بتاتا وبقيت مفتوحة على أجيال جديدة من المعتقلين السياسيين ومن الاستشهادات للمعارضين ومن المحاكمات الصورية والأحكام القاسية والظالمة والتعذيب والتشهير في ربع القرن الأخير.

إن الاعتقال السياسي هو «قضية طبقية» بمعنى أنه مرتبط بالصراع الطبقي في البلاد بين النظام المخزني التبعي الذي يسيطر على ثروات البلاد ويسخرها لخدمة الكتلة الطبقية السائدة وأسياده الإمبرياليين والصهاينة، هذا النظام الذي يفتقد للحد الأدنى من البناء الديمقراطي الذي يسمح للمعارضة السياسية والطبقية بممارسة أنشطتها وتواصلها مع الجماهير عبر مختلف الوسائط المتاحة بما فيها قمع حرية الصحافة وإغلاق قنوات الاعلام العمومي في وجه المعارضة والمثقفين النقديين والصحافيين المستقلين وانتهاك الحق في التنظيم ودوس نصوص حتى القوانين القائمة.

وبين من جهة أخرى الجماهير الشعبية وطلائعها من أحزاب وتنظيمات سياسية معارضة وأدوات الدفاع الذاتي المناضلة والمعبرة عن تطلعاتها السياسية والطبقية في القضاء على الاستغلال وعلى الاضطهاد وعلى الاستبداد ، والمناضلة من أجل إقامة نظام ديمقراطي بديل يقطع مع الحكم الفردي المطلق والتبعية والتغلغل الامبريالي والصهيوني ويحقق أهداف المشروع التحرري.

إن تقييم تجربة التعاطي مع الانتهاكات يجب أن يمتحن بناء على المنطلقات السابقة والتي وفرت قاعدة اجماع للقوى التقدمية والديمقراطية : وهي أنه لا يمكن «طي صفحة ماضي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان» بدون الانتقال من نظام حكم فردي مطلق إلى نظام ديمقراطي حقيقي، هذه اللازمة ضرورية إعادتها عند كل حديث عن «العدالة الانتقالية» لأن مفهوم العدالة الانتقالية وليد هذا الانتقال ، هذا من جهة ، ومن جهة ثانية فإن امتحان هذا الانتقال يمر بالضرورة عبر إعمال الآليات الدولية للعدالة الانتقالية تشرف عليها «لجنة الحقيقة» وترتكز على المبادئ الأربع : الحقيقة الكاملة – المحاكمة والمسائلة للجلادين- جبر الضرر وحفظ الذاكرة - آليات عدم التكرار (أي إقامة نظام ديمقراطي حقيقي وسمو المرجعية الكونية لحقوق الانسان على القانون المحلي وإعمال آليات عدم الإفلات من العقاب).

لقد قبلت بعض الأطراف «أنصاف الحلول» وتم تجزيئ الرؤية وتم الفصل بين جبر الضرر والمحاكمة والمحاسبة والحقيقة والقطع مع نظام الاستبداد المسبب الرئيسي للانتهاكات الجسيمة التي وقعت، كما تأطرت هذه الرؤية التجزيئية بالرهان على الإصلاح القانوني والمؤسساتي الشكلي والممنوح وانتهت إلى الانخراط في الأطروحة الرسمية (الصفح الجميل!). وأدى الرهان على مفهوم «العدالة الانتقالية» في ظل «الخصوصية المغربية»! الرجعية إلى ذبح «لجنة الحقيقة» والمعايير الدولية المؤطرة لها وتبخر إنصاف المجتمع، وتم اعتبار «المصالحة» مع بعض الضحايا وكأنه مصالحة مجتمعية، وتم إجهاض إمكانية فرض إقامة إطار دستوري ومؤسساتي ديمقراطي حقيقي يقطع مع ماضي الانتهاكات ويُشيد مجتمع المواطنة ودولة القطع مع التبعية والاستبداد وبناء مجتمع حقوق الانسان الفعلية والتنمية الحقيقية لصالح الشعب.

فبعد ربع قرن من الدعاية لتجربة فشلت فشلا ذريعا يتبين أن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان لم تنته وأن الاعتقال السياسي توسع مفهومه ليشمل كل أشكال التعبير السلمي المعارض للسياسات الرسمية. وتوالت أجيال وراء أجيال من المعتقلين السياسيين وما صاحب ذلك من انتهاكات متفاوتة الجسامة لحقوق الانسان لنضالات الشعب المغربي. وتم قهر المجتمع وإرهاب كل أشكال التعبير المعارضة.

أمام هذا الوضع تصبح القوى التقدمية والديمقراطية ومختلف القوى المناهضة للاستبداد أمام خيارين الأول يتعلق بإعادة إنتاج تجربة الرهان على مؤسسات فاقدة للشرعية الشعبية، والرهان على وهم قدرة النظام على «إصلاح ذاته» والرهان الثاني الذي خطت معالمه الكبرى حركة كفاح الشعب المغربي ضد الاستعمار ثم ضد التبعية والاستبداد ، وفي طليعتها الحركة التقدمية والديمقراطية المغربية التي لم تستسلم رغم ظروف الجزر ، ولم تتخلى عن المشروع التحرري ومبادئه ويندرج هذا الرهان ضمن رؤية أوسع للتغيير الديمقراطي الشعبي تتطلب استنهاضا جديدا لقوى الشعب بناء على ما يلي :

الإقرار بان استمرار نظام الاستبداد المخزني الذي كان سببا في الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان في الماضي والحاضر يتطلب مراجعة الرهانات السابقة على إمكانية التغيير «مع المخزن» وفي إطار مخططاته إن المشروع الديمقراطي الشعبي لا مكن إلا أن يكون ضد المخزن وعلى أنقاضه ، وهذا يتطلب جبهة شعبية عريضة في قطيعة مع المخزن ومخططاته تحمل بديلا ديمقراطيا وشعبيا وتراهن على التغيير مع الجماهير الشعبية وفي طليعتها الطبقة العاملة والفلاحين الصغار وعموم الكادحين والطبقة الوسطى المتضررة والمثقفين الملتزمين وكافة الأحرار .

تبلور القناعة بكون القضاء على الاعتقال السياسي يمر عبر استكمال تحرير البلاد من النظام المخزني ومن التبعية للإمبريالية الفرنسية والأمريكية والصهيونية، وبناء نظام ديمقراطي شعبي ينهي الاستبداد والفساد ويبني عناصر النظام البديل ويحقق تنمية متمحورة حول الذات.

إقرار «عدالة انتقالية» بعد القضاء على الاستبداد وأركانه تعتمد قواعد المحاكمة والمحاسبة كمدخل ضروري لتوفير ضمانات عدم التكرار ولسد منافذ تسلل الجلادين من جديد والقوى الخارجية والعميلة إلى مفاصل الدولة وقطاعاتها الاستراتيجية.

إعادة بناء جذري للترسانة القانونية القائمة وجعل حقوق الانسان في قلب معادلة ثورية للبناء الديمقراطي الشعبي.

إن المرحلة الحالية إذ تتميز بمحاولة النظام استقطاب النخب السياسية المعارضة وإدخالها في ماكينة الانتخابات بدون شروط فإن تحقق هذا المشروع سيحكم، ولو لحين، على أجيال مقبلة بالضياع وسيسمح للكتلة الطبقية الحاكمة بالمزيد من التمكين وسيشرع البلاد للصهاينة ولشره الاحتكارات المالية العالمية. وستضيع البوصلة أمام معارضة ضعيفة ومفككة وسقف مطالبها دون انتظارات الجماهير الشعبية.

إن جبهة عريضة للنضال من أجل إطلاق سراح كافة المعتقلين السياسيين ومن أجل إشاعة الحق في التنظيم السياسي والنقابي والجمعوي، وإنهاء كلي للتطبيع وخطط الصهينة ، وطرح المسألة الدستورية كأولوية على جدول أعمال جبهة شعبية عريضة ذات مشروع ديمقراطي شعبي هو الطريق السياسي الوحدوي السديد في المرحلة الذي بإمكانه أن يجنب البلاد خرابا سياسيا ومجتمعيا أكبر.

2026-05-13

الاعتقال السياسي، قضية طبقية

عبد السلام العسال

بتاريخ 20 أبريل 2024، نظم حزب النهج الديمقراطي العمالي، بالرباط، مهرجانا خطابيا تضامنيا مع المعتقلين السياسيين ببلادنا، بحضور عائلاتهم (باستثناء من تعذر عليها الحضور لهذا السبب أو ذاك) وبحضور مجموعة من الهيئات السياسية والحقوقية والنقابية وعدد من الفعاليات الغيورة، وتخللت هذا المهرجان فقرات غنائية جادة وكلمات لعائلات المعتقلين والهيئات الحاضرة فضلا عن كلمة المكتب السياسي للنهج الديمقراطي العمالي التي فصلت في دواعي تنظيم هذا المهرجان والأهداف من تنظيمه، والتي تم التأكيد فيها على أن القوى الديمقراطية والحية بالبلاد مطروح عليها الانخراط، بشكل منظم ووحدوي، في حملة وطنية واسعة من أجل فرض إطلاق سراح المعتقلين السياسيين ووضع حد للاعتقال السياسي بصفة نهائية في بلادنا.

لقد أعاد هذا المهرجان، الناجح بكل المقاييس، قضية الاعتقال السياسي إلى واجهة النقاش السياسي، بعدما كان مطروحا، فقط، على مستوى واجهة النضال الحقوقي، حيث كثيرا ما نسمع أو نقرأ أو نردد مفهوم «الاعتقال السياسي»، غير أن هذا المفهوم لم يأخذ حقه الكافي من النقاش السياسي وخاصة من المنظور الماركسي بما هو منظور يستند إلى المنهج العلمي، المادي التاريخي الجدلي، الكفيل بمناقشة وتحليل المواضيع والمفاهيم ووضعها في إطارها السياسي الصحيح، وبالمقابل غالبا ما يتم الحديث عن هذا المفهوم من منظور حقوقي أو قانوني، يستمد رؤيته من المرجعية الدولية لحقوق الإنسان كما هي مؤصلة في بعض المواثيق والعهود الدولية أو من بعض وثائق الأمم المتحدة ذات الصلة أو من آراء بعض المقررين الخاصين، أو من بعض اللجان المعنية بحقوق الإنسان، أو من بعض خبراء الفقه القانوني أو غيرهم، وحسب اطلاعي المتواضع، فإن مفهوم «الاعتقال السياسي» أو مفهوم «المعتقل السياسي» لا وجود لهما في أية اتفاقية أو عهد دولي ضمن مجموع المواثيق الدولية لحقوق الإنسان، ففي بعض المواثيق ذات الصلة لا يتم الحديث إلا عن عدم جواز الاعتقال والحجز والنفي تعسفا (المادة 9: الإعلان العالمي لحقوق الإنسان)، وعن الحق في حرية الرأي والتعبير وتلقي الأفكار ونقلها بحرية دون مضايقة، ودون قيود إلا إذا كانت هذه القيود ضرورية، يحددها القانون، لاحترام الآخرين وسمعتهم أو لحماية الأمن القومي أو النظام العام أو الصحة العامة أو الآداب العامة (المادة 19 من الإعلان العالمي والتي تم تفصيلها أكثر في المادة 19 من العد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية)، وإن أي اعتقال لأي شخص بسبب ممارسة حقه في حرية الرأي والتعبير ونقل الأفكار ونشرها وحقه في حرية الصحافة يعتبر اعتقالا تعسفيا، وفي إطار مناهضة المنتظم الدولي للاعتقال التعسفي، أنشأت الأمم المتحدة، من بين ما أنشأته، فريقا أمميا عاملا معنيا بالاعتقال التعسفي (وليس السياسي) تابعا لمجلس حقوق الإنسان، وهو الفريق الذي اعتبر أن الاعتقال الذي تعرض له الصحفي سليمان الريسوني اعتقال تعسفي حسب معايير الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ولم يورد هذا الفريق أية إشارة في تقريره المكون من 17 صفحة إلى أنه اعتقال سياسي أو أن سليمان الريسوني معتقل سياسي، ودعا الدولة المغربية إلى اتخاذ الإجراءات لمعالجة هذا الوضع وإطلاق سراحه فورا وتعويضه عن الضرر الذي لحقه بسبب ذلك.

نفهم مما تقدم أن لا وجود في قاموس كل من المواثيق الدولية والآليات الأممية لحقوق الإنسان لمفهوم الاعتقال السياسي، حتى ولو كان هذا الاعتقال قد تم بسبب ممارسة الحق في حرية الرأي والتعبير أيا كان شكلها أو في ممارسة نشاط سياسي أو حقوقي أو نقابي أو غيره من الحريات المنصوص عليها في تلك المواثيق، فاعتقال أي شخص لأي سبب من هذه الأسباب يعتبر اعتقالا تعسفيا، من الناحية الحقوقية، يقتضي إطلاق سراحه فورا وتعويضه عما لحقه من أضرار بسبب ذلك.

إذا كان هذا على المستوى الحقوقي بشكل عام، فكيف نقارب مفهوم الاعتقال السياسي على المستوى السياسي ببلادنا؟ نستطيع، بداية، أن نجزم القول في تعريف المفهوم بأن الاعتقال السياسي هو كل اعتقال تقوم به أجهزة النظام لدواعي وخلفيات وأسباب سياسية، ويكون من بين أهدافه السياسية تكميم الأفواه وتصفية الحساب السياسي وتأمين السيطرة السياسية على الأوضاع، وبالتالي فهو شكل من أشكال ممارسة القمع في حق المعارضين/ات لسياسات النظام المخزني بما هي سياسات معادية لحقوق ومكتسبات ومطامح شعبنا في الحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية، إنه، بصيغة أخرى، مظهر ملموس من مظاهر احتدام الصراع الطبقي الذي يمارس، في هذه الحالة، من جهة النظام على مستوى القوانين السائدة المكبلة للحريات والحقوق، مع تسخير قضاء فاسد غير مستقل لاستصدار أحكام قاسية وجائرة في حق المتابعين/ات بهدف الزج بهم/ن في السجون عبر فبركة التهم وإجراء محاكمات شكلية هي بمثابة مسرحيات رديئة الإخراج أكثر مما هي محاكمات قانونية فعلية، ومن جهة المعتقلين أو المتابعين على مستوى ممارسة الحق في حرية الرأي والتعبير والصحافة والاحتجاج السلمي والانتماء السياسي والنقابي والحقوقي وغيره، وإذا أخذنا بعين الاعتبار مجمل المحاكمات السياسية التي تمت ببلادنا منذ الحصول على الاستقلال الشكلي إلى يومنا هذا، بما في ذلك المحاكمات الجماعية الكبيرة التي استهدفت مناضلي/ ات اليسار الجديد في السبعينات والثمانينات، واليسار الثوري للاتحاد الوطني للقوات الشعبية، ومناضلي/ات الاتحاد الوطني لطلبة المغرب، والمناضلين/ات النقابيين/ات، ومناضلي/ات الحركات والانتفاضات التي عرفتها بلادنا في عدة مراحل من تطور الصراع الطبقي ببلادنا (أحداث الريف 1958/59، الانتفاضات الشعبية ل23 مارس 1965، 20 يونيو 1981، 19يناير1984، 14 دجنبر 1990...) والحراكات الاجتماعية الكبيرة (حراك الريف، حراك جرادة...) نلاحظ أن جل إن لم نقل جميع ضحاياها ينحدرون/ن من صفوف الجماهير الشعبية الكادحة، مع استثناءات قليلة بالنسبة لبعض المثقفين الذين انحازوا لصف الجماهير ونضالها المشروع عبر انتحار طبقي هادف، وهو ما يؤكد على أن معادلة الاعتقال السياسي يتجاذبها طرفان رئيسيان، أو لنقل يحكمها تناقض رئيسي، النظام المخزني كمعبر سياسي للتحالف الطبقي السائد من جهة، وهو من يقوم بالملاحقات والتضييقات والاعتقالات والمحاكمات السياسية، ومعارضو/ات هذا النظام، من بنات وأبناء الطبقات المسيطر عليها من جهة أخرى الذين واللواتي يكونون ويكن ضحايا ذلك كله، وبهذا المعنى نفهم أن الاعتقال السياسي هو في نهاية التحليل قضية طبقية بامتياز، طرفاها نظام استبدادي قمعي ومناضلون/ات من أجل الحرية والديمقراطية والتغيير.

وبما أن الاعتقال السياسي قضية طبقية، فإن النضال لمواجهته لا يمكن ان ينفصل عن النضال الطبقي العام ضد هذا النظام الذي يقهر ويجوع ويقمع ويعتقل ويحاكم ويزج بالمناضلين/ات في السجون، وضد مجمل السياسات العامة الخطيرة التي تستهدف القضاء على ما تبقى من مكتسبات للشعب المغربي، وهو ما يقتضي من جميع القوى الديمقراطية والحية التي لها مصلحة في التغيير الجدري العام، تكثيف سبل النضال الوحدوي المشترك ضد هذا النظام المخزني المستبد، للدفاع عن حقوق شعبنا وطموحه في التغيير العام لنيل تحرره من جبروت هذا النظام الفاسد، وذلك لن يتأتى إلا بتشكيل جبهة ميدانية تناضل بشكل مشترك ووحدوي على قاعدة برنامج حد أدنى مدروس ومتفق عليه وقابل للتحقيق، يكون من بين أهم محاوره الكبرى النضال ضد الاعتقال السياسي ومن أجل وضع حد نهائي للاعتقال السياسي، عبر لجم التغول المخزني، وتمييل ميزان قوى الصراع لصالح جماهير شعبنا التواقة للحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية.

إن ربط النضال الخاص من أجل إطلاق سراح المعتقلين السياسيين ووضع حد للاعتقال السياسي كقضية طبقية، بالنضال العام من أجل التغيير الجدري الشامل، يتطلب من الجبهة الميدانية المأمولة، من الناحية التنظيمية، هيكلة تنظيمية مرنة لها قيادة مشتركة على الصعيد الوطني، وتكون لها امتدادات في المناطق في شكل فروع محلية، لها كذلك قيادات محلية مشتركة، ومن الناحية العملية تشتغل الجبهة ببرنامج عمل مبني على الحد الأدنى المشترك المتفق عليه، يستحضر الملفات والأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية الملحة التي يجب النضال من أجلها، على أن يكون من بينها، بالضرورة، ملف الاعتقال السياسي في علاقته بوضعية الحريات العامة وضمنها حرية الرأي والتعبير والانتماء والعمل النقابي والاحتجاج السلمي .... ومن الناحية الميدانية ترتبط الجبهة بالنضالات اليومية للشعب المغربي وجماهيره المنتفضة هنا وهناك وعدم تركها عزلة أمام بطش وجبروت النظام مما يُسَهّل عليه قمعها واعتقال ناشطاتها ونشطائها والقضاء عليها (حراك كل من الريف وجرادة نموذجا).

إن الجبهة الاجتماعية المغربية يمكن أن تكون هي هذه الجبهة الميدانية المأمولة، إذا ما استطاعت أن توسع من وعاء ملفات اشتغالها ومن الانفتاح على مختلف التنظيمات المناضلة والمناهضة للمخزن، ومن الارتباط أكثر بنضالات الجماهير والانخراط في كل النضالات الشعبية مهما كانت مطالبها مختلفة، وبكلمة واحدة فهذه الجبهة يمكنها أن تكون هي دينامو النضالات الشعبية والحراكات الاجتماعية ومختلف الحركات الاحتجاجية، وما ذلك على القوى المناضلة الحقيقية والصادقة صعب المنال.

الاعتقال السياسي بالمغرب: من سنوات الرصاص إلى أشكال الضبط الجديدة

يشكل الاعتقال السياسي بالمغرب أحد أبرز مظاهر الصراع بين الدولة والحركات المعارضة منذ الاستقلال الشكلي سنة 1956. وقد ارتبط هذا التاريخ بتطور طبيعة النظام السياسي نفسه، وبالأزمات الاجتماعية والاقتصادية التي عرفها البلد، كما ارتبط بموازين القوى بين السلطة والقوى الوطنية واليسارية والحركات الاحتجاجية. لذلك فإن فهم تاريخ الاعتقال السياسي بالمغرب لا يقتصر على سرد وقائع القمع والسجون، بل يقتضي تحليل السياق السياسي والطبقي الذي أنتجها.

المصطفى خياطي

من الاستقلال إلى بناء الدولة السلطوية:

بعد الاستقلال الشكلي ، دخل المغرب مرحلة صراع حاد حول طبيعة السلطة. فقد سعت المؤسسة الملكية إلى تركيز الحكم وبناء جهاز دولة قوي يخضع لمركز القرار الملكي، بينما طالبت قوى الحركة الوطنية، خصوصا داخل الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، بإصلاحات ديمقراطية وبملكية برلمانية. في هذا السياق بدأت موجات الاعتقال السياسي مبكرا، خاصة مع انتفاضات الريف أواخر الخمسينيات، ثم بعد أحداث 23 مارس 1965 بالدار البيضاء، حين واجهت الدولة الاحتجاجات الشعبية بالقمع العنيف. وقد شكل إعلان حالة الاستثناء سنة 1965 نقطة تحول كبرى في ترسيخ الحكم الأمني، حيث توسعت صلاحيات أجهزة الشرطة والمخابرات، وجرى التضييق على الأحزاب المعارضة والنقابات والحركة الطلابية.

سنوات الرصاص: القمع المنهجي: بلغ الاعتقال السياسي ذروته خلال ما يعرف بـ«سنوات الرصاص»، الممتدة تقريبا من منتصف الستينيات إلى أواخر الثمانينيات. وهي مرحلة اتسمت بالاختطافات السرية والتعذيب والمحاكمات السياسية والأحكام الثقيلة.

برزت خلال هذه الفترة معتقلات سرية أصبحت رموزا للرعب السياسي، مثل تازمامارت ودرب مولاي الشريف، حيث تعرض معتقلون سياسيون وعسكريون لظروف اعتقال قاسية، أدت في حالات عديدة إلى الوفاة. استهدف القمع آنذاك أطيافا واسعة:

مناضلو اليسار الماركسي اللينيني؛

النقابيون والطلبة؛

المعارضون داخل الجيش بعد محاولتي الانقلاب سنتي 1971 و1972؛

الحركات الثورية والتنظيمات السرية، الصحافيون والمثقفون المعارضون. وقد لعبت أجهزة الأمن، خاصة في عهد وزير الداخلية الراحل إدريس البصري، دورا محوريا في إدارة هذا النظام القمعي.

اليسار والحركة الطلابية في قلب المواجهة :

ارتبط تاريخ الاعتقال السياسي بالمغرب بشكل وثيق بصعود اليسار الراديكالي خلال السبعينيات. فقد شكلت تنظيمات مثل إلى الأمام و23 مارس امتدادا لتيار ثوري متأثر بالأفكار الماركسية وحركات التحرر العالمية.

داخل الجامعات، تحول الاتحاد الوطني لطلبة المغرب إلى فضاء للنقاش السياسي والصدام مع السلطة. وكانت الاعتقالات والمحاكمات وسيلة لكسر المد الطلابي

والعمالي ومنع تشكل معارضة جماهيرية منظمة. لكن الاعتقال لم ينجح في القضاء الكامل على المعارضة، بل ساهم أحيانا في إنتاج رمزية نضالية للمعتقلين السياسيين، وتحولت السجون إلى فضاءات للتثقيف السياسي والتنظيم.

انتفاضات «الخبز» والتقويم الهيكلي:

خلال الثمانينيات، ومع تفاقم الأزمة الاقتصادية وفرض سياسات التقويم الهيكلي من طرف صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، اندلعت انتفاضات اجتماعية واسعة في عدة مدن مغربية.

شهدت انتفاضات 1981 بالدار البيضاء، و1984 بالشمال، و1990 بفاس، اعتقالات جماعية ومحاكمات واسعة. وكان القمع موجها أساسا ضد أبناء الطبقات الشعبية والشباب العاطل والعمال والطلبة، و امتدت الآلة القمعية ما بعد 1999 من خلال اعتقالات 2007 بصفرو و 2011 و 2017 إبان حراك الريف و بعده جيل Z.

ومن منظور طبقي، يمكن القول إن الاعتقال السياسي لم يكن فقط أداة لضبط و قمع المعارضة السياسية المباشرة، بل كذلك وسيلة لحماية الخيارات الاقتصادية السائدة ومنع انفجار الغضب الاجتماعي ضد التفقير والبطالة والتهميش.

الانفراج المؤقت وهيئة الإنصاف والمصالحة:

مع نهاية الحرب الباردة وتراجع حدة الصراع الدولي، إضافة إلى تصاعد الضغط الحقوقي الداخلي والدولي، دخل المغرب مرحلة انفراج نسبي في التسعينيات.

تم الإفراج عن عدد من المعتقلين السياسيين، وعاد بعض المنفيين، كما تأسست لاحقا هيئة الإنصاف والمصالحة سنة 2004 بهدف التحقيق في انتهاكات الماضي وتعويض الضحايا.

ورغم أهمية هذه الخطوة في كشف جزء من الحقيقة، فقد اعتبر العديد من الفاعلين الحقوقيين أن المسار بقي محدودا، لأنه لم يفض إلى محاسبة فعلية للمسؤولين عن الانتهاكات، كما لم يؤسس لقطيعة كاملة مع المقاربة الأمنية/القمعية لأن الضمانة السياسية كما طرحها العديد من ضحايا الاعتقال السياسي، هي التعويض واعتذار الدولة في شخص رئيسها.

من القمع الكلاسيكي إلى الضبط الحديث:

بعد حراك 20 فبراير سنة 2011، عاد ملف الاعتقال السياسي إلى الواجهة بأشكال جديدة. فقد شهد المغرب اعتقالات مرتبطة بالاحتجاجات الاجتماعية، مثل حراك الريف واحتجاجات جرادة و جيل z، والتنسيقيات الاجتماعية المختلفة و المدونين و الصحفيين. لم يعد القمع يعتمد فقط على الاختفاء السري والتعذيب المنهج كما في سنوات الرصاص، بل أصبح يوظف أدوات قانونية وإعلامية وقضائية أكثر تعقيدا. كما توسعت آليات المراقبة الرقمية والتضييق على حرية التعبير والصحافة.

ويعتبر كثير من الحقوقيين أن الدولة انتقلت من «القمع الخشن» إلى «الضبط الناعم»، دون أن يعني ذلك نهاية الاعتقال السياسي أو تراجع المقاربة الأمني

-الاعتقال السياسي والسؤال الديمقراطي:

يبقى تاريخ الاعتقال السياسي بالمغرب مرتبطا بالسؤال الديمقراطي وبطبيعة توزيع السلطة والثروة داخل المجتمع. فكلما اشتدت الأزمات الاجتماعية وارتفعت المطالب الشعبية، عاد التوتر بين الدولة والمعارضة إلى الواجهة.

ومن منظور نقدي، فإن الاعتقال السياسي لا يمكن فصله عن بنية اقتصادية واجتماعية تقوم على التفاوت الطبقي واحتكار القرار والثروة. لذلك فإن تجاوز هذا الإرث لا يمر فقط عبر إصلاحات قانونية، بل عبر بناء دولة ديمقراطية فعلية تضمن الحريات السياسية والعدالة الاجتماعية وربط المسؤولية بالمحاسبة.

لقد خلفت عقود الاعتقال السياسي جروحا عميقة في الذاكرة الجماعية للمغاربة، لكنها أنتجت أيضا تراثا نضاليا مهما، ما تزال تستند إليه الحركات الديمقراطية والحقوقية في دفاعها عن الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية.

كلنا فلسطينيون!

يمثل ما قبل التاريخ والتاريخ ذلك السفر الجماعي الطويل الذي تعلمت خلاله المجموعات البشرية، المنحدرة من الإنسان العاقل و/أو النياندرتال، كيف تعيش وتبقى على قيد الحياة عبر ابتكار أنماط للعيش في تفاعل مع بيئاتها. غير أن هذا السفر يبدو اليوم مهددًا من طرف «مسافري عربة الدرجة الأولى»، العاجزين عن التحرر من أحكامهم المسبقة والتخلي عن امتيازاتهم.

عزيز شوقي

بطبيعة الحال، قبل أن نكون أي شيء آخر، فنحن أولًا بشر، ثم أصبحنا مغاربة، كما أصبح غيرنا صينيين أو أستراليين أو كنديين (...) بفعل مصادفات التاريخ والجغرافيا، ونحن أيضا أمازيغ وعرب وأفارقة (...). فكل هوية هي بالضرورة هوية متعددة، متجذرة في الزمان والمكان، وفي التنوع، وفي حركة دائمة. ونحن أيضا فلسطينيون، لأننا كمغاربة عرفنا بدورنا الهيمنة الاستعمارية، وإن جاءت مغلفة بإطار قانوني مخادع هو «نظام الحماية»، حيث كان «الحماة والمحميون» قد توصلوا في البداية إلى نوع من التفاهم قبل أن يُجبروا لاحقًا على تجديد تسويتهم لضمان استمرار التبعية. وهكذا، فإن الهيمنة الاستعمارية أفسحت المجال لاحقا لآليات أخرى للسيطرة، أقل مباشرة وأقل وضوحًا وأكثر دهاءً، لكنها تواصل الحفاظ على الوضع القائم على مستوى المصالح المحمية لفائدة المسيطرين المحليين والخارجيين، مع استمرار «اضطهاد نيوكولونيالي مؤمم شكليًا».

إن المغاربة الواعين بهذا المسار التاريخي لا يمكنهم إلا أن يشعروا بالتضامن مع الفلسطينيين، ومع جميع الشعوب التي تعاني من نفس الهيمنة القمعية. غير أن هذا الوعي التاريخي هو أيضا وعي بضرورة الاستمرار في التحرر الفعلي حول مشروع تقود فيه الطبقات الاجتماعية المهيمن عليها والمضطهدة نضالاتها من أجل تعلم التنظيم الذاتي والتحول إلى فاعلين قادرين على كسر أغلالهم والتحرر وصناعة مصيرهم بأيديهم.

لذلك نعم، نحن جميعًا فلسطينيون، وفخورون بذلك، لأننا نتقاسم نفس التطلع المشروع، وفخورون بأن نكون إلى جانب «المهزومين»، لكنهم متمردون دائمًا، وإلى جانب «الأبطال بلا مجد»، الذين لم يفقدوا يومًا الأمل في الانتصار، من أجل إقامة عدالة حقيقية تجمع وتوحد جميع البشر المضطهدين حول قضية مشتركة. وهذه العدالة المنشودة لا حدود لها.

وبما أن الصهيونية هي، قبل كل شيء، مشروع استعماري، وأن إنشاء دولة إسرائيل بشكل أحد أبرز تجلياته، فإن مسار تصفية الاستعمار أو تفكيك الاستعمار الجديد قد اندمج في مختلف حركات التحرر بشكل متواصل ومتجدد. غير أن هذا المسار لم يكن متماثلا ولا خطيًا في جميع التشكيلات الاجتماعية عبر القارات، خاصة في إفريقيا وآسيا والأمريكيتين وأوقيانوسيا وأستراليا.

إن الدولة-الأمة، بوصفها نتاجًا لسياق تاريخي نشأ أساسًا في أوروبا قبل أن يُعمم على العالم، تبدو اليوم وكأنها بلغت «مرحلتها القصوى». فالانحدار الحالي للقوى الاستعمارية الأوروبية القديمة يعلن عن بروز توازنات جديدة، حيث يمنع «القديم» ولادة «الجديد». ويتجسد التعبير الأكثر وضوحًا عن هذا «القديم» اليوم في شخصية دونالد ترامب Donald Trump، التي تجمع بين العنف اللفظي، والصخب، والعطرسة، واحتقار الفقراء والضعفاء والمهزومين. فهذه الشخصية، المتشكلة داخل الثقافة المافيوزية والافتراسية للمضاربة العقارية والكازينوهات، تمثل إلغاءً شبه مطلق للقانون الدولي، خصوصًا في بعده المتعدد الأطراف والكوني (...)، كما تعبر عن رفض للتراكمات التقدمية التي تحققت خلال عقود طويلة، بل وعن إرادة للنكوص والتراجع عكس كل ما أُنجز بثمن باهض من التضحيات الجسيمة.

لقد كان سقوط نظام الفصل العنصري في جنوب إفريقيا South Africa، في نهاية القرن العشرين، بمثابة إعلان عن بداية انتصار يفترض أن يجعل من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الركيزة الأولى للأمم المتحدة، «بوصلة عالمية للشعوب»، تكفل قانونيًا وفعليًا المساواة بين جميع البشر على الأرض، بدل حصرها في فئة معينة من البشر يُفترض أنها تحمل «حضارة متفوقة»، وهي الرؤية التي سعت النضالات المناهضة للاستعمار والاستعمار الجديد إلى القضاء عليها.

لقد كانت مرحلة «الحرب الباردة» أساسًا لعبة توازنات حاولت خلالها أغلب الدول حديثة الاستقلال أن تحدد طريقها الخاص في التنمية (حركة عدم الانحياز، مجموعة الـ77، التريكونتينتال...)، وفي صياغة عيشها المشترك ومستقبلها الجماعي. غير أن «سقوط جدار برلين» وانهيار «الكتلة الشرقية» والاتحاد السوفييتي، الذي شكل نهاية تجربة اشتراكية نخرها الاستبداد البيروقراطي من الداخل، خلق فراغًا سرعان ما ملأته الموجة النيوليبرالية الكبرى التي بدأت منذ ثمانينيات القرن الماضي.

ولم تستطع الحركات المناهضة للعولمة كبح هذا التراجع بسبب ضعف تجذرها المجتمعي، ومعاناتها من الانقسامات وآثار أزمة يسار جريح بعمق. أما الضربة القاضية فقد جاءت مع أحداث الحادي عشر من شتنبر 2001، الحدث الذي سمح أساسًا لـ«المنتصرين في الحرب الباردة» بتبرير إجراءاتهم التراجعية في مجال الحريات والديمقراطية وحقوق الإنسان. وأصبح «الإرهاب»، الذي لم يعد هناك شك في مساهمة الولايات المتحدة الأمريكية في صناعة ظروفه، ذريعة أساسية لقمع الحركات المعارضة لـ«الفكر الوحيد» المتمثل في النيوليبرالية، باعتبارها «النموذج الكوني» الصالح لكل زمان ومكان، وكأننا أمام «نهاية التاريخ».

لكن الصين، بخلاف الاتحاد السوفييتي، عرفت تطورًا معاكسًا. فالمرحلة الأحادية القطبية التي هيمنت فيها الولايات المتحدة الأمريكية لم تدم طويلا. وسيتأكد بروز أقطاب جديدة مع تشكل مجموعة البريكس BRICS وتعزز حضورها. وفي الأثناء، فإن ما سمي بـ«الربيع العربي» أو «ربيع الشعوب»، وتسارع المسار الإبادي في فلسطين، وعودة عقيدة مونرو في أمريكا اللاتينية، ومحاولة خنق كوبا، والعدوان العسكري على إيران، كلها عوامل كشفت عن تصاعد التناقض بين هذا «القديم» الذي يحتضر وسط الألم والغضب («الغضب الملحمي» لترامب)، وبين ميلاد «الجديد» المؤلم بدوره، والذي يتطلب الكثير من الإرادة والتضحيات.

وفي الوقت نفسه، فإن صعود اليمين المتطرف، باعتباره توظيفًا إيديولوجيًا لجزء من الطبقات الشعبية، خاصة في أوروبا والولايات المتحدة وأمريكا اللاتينية، يعبر عن توتر ورفض وغضب الطبقات المهيمنة التي تشعر بأن مصالحها مهددة. إن عودة «الوحش القبيح» الذي يذكر بأوروبا الثلاثينيات تمثل أفضل دليل على أن النازية والفاشية لم تستأصلا فعليًا، ولم تتم مواجهة أسبابهما البنيوية.

أما «اللامبالاة» أو «الفتور» الحالي للمجتمعات الأوروبية تجاه خطر اليمين المتطرف، فإنه يشكل البيئة الحاضنة لهذه الانحرافات، كما كان الحال قبل الحرب العالمية الثانية، وهو ما وصفه مارك بلوش Marc Bloch في كتابه الهزيمة الغريبة L'étrange défaite كما أن اللجوء الأحادي والتعسفي إلى العنف العسكري، المخالف لأبسط مبادئ القانون الدولي، يشكل أوضح تعبير عن هذا التراجع.

فما هي البدائل إذن؟

إن دونالد ترامب يروج لمنطق القوة والهيمنة، محاولا الالتفاف على الإطار الأممي متعدد الأطراف أو حتى تدميره. وقد عملت الولايات المتحدة وإسرائيل على تقويض مصداقية العدالة الدولية، سواء عبر محكمة العدل الدولية أو المحكمة الجنائية الدولية، اللتين ما تزالان في مرحلة جنينية، من خلال تهديد قضاة هذه الهيئات الدولية وفرض العقوبات عليهم.

فهل هذا هو العالم الذي نريده؟ عالم «الحروب التي لا تنتهي»؟

إن الأمل ما يزال قائمًا في عالم تحكمه العدالة والقانون، عالم تكون فيه الشعوب والأفراد هم الفاعلون الحقيقيون، وقواعده تضمن المساواة بين جميع البشر، وحرية وكرامة الجميع.

78عامًا على النكبة

أبو جمال

طوال ما يقرب من مائة عام مضت، قدم شعبنا في كل عام من هذه الأعوام، قوافلاً من الشهداء الذين تجاوزا 200 ألف شهيد أو يزيد، وفي هذه المسيرة المتجددة من النضال والصمود والآلام والمعاناة، تطل علينا ذكرى النكبة الأولى عام 48 في الخامس عشر من أيار في كل عام، حيث يتجدد الجرح الفلسطيني، وتتجدد معه وحدة هذا الشعب، وتبدأ الذكريات تنبعث من جديد من داخل شوارع المخيم ومن بين الأزقة، ومن قلب المعاناة والفقر والحرمان، حيث يتوحد أبناء شعبنا الفلسطيني في الشتات والوطن أمام الذكرى رغم التباعد في المكان، ذلك أنهم يتنسمون رائحة القرية، البلد، المدينة، من عطر الشهداء وجراح المناضلين ومعاناة الأسرى والمعتقلين في المسيرة المتصلة، حيث تتجدد الآمال التي لطالما حملها الأجداد والآباء لكي تبقى الذكرى ويبقى الأمل حافزاً للصمود والمقاومة، فبالرغم من مرور أربعة وستين عاما على النكبة ظلت –وستظل- الذاكرة الفلسطينية الشعبية حافظة للوعي الوطني لكل محطات النضال منذ ما قبل النكبة إلى يومنا هذا، وهي أيضاً ذاكرة التشرد والغربة والمعاناة التي تعرَّض لها أبناء شعبنا في الشتات، وعززت لديهم روح المقاومة والتمسك بالحقوق والثوابت، لذلك لم يكن غريباً أن تنصهر فينا، نحن الفلسطينيون، الذاكرتين معاً، ذاكرة الوطن المحتل، وذاكرة الغربة والشتات واللجوء، فلكل منها آلامها وآمالها الكبيرة.

ثمانية وسبعون عاما مضت على ارتكاب النظام الإمبريالي الرأسمالي وصنيعته الحركة الصهيونية، لجريمة، كانت وما زالت، من أبشع جرائم العصر الحديث، جريمة اقتلاع معظم أبناء شعبنا العربي الفلسطيني من أرض وطنه وديارهِ، وإحلال المغتصبين الصهاينة مكانه بقوة السلاح والإرهاب وتزوير حقائق التاريخ.

هكذا تم قيام دولة العدو الإسرائيلي كدولة وظيفية تستهدف استمرار حالة التجزئة والتفكيك بين بلدان وشعوب وطننا العربي من ناحية وحماية المصالح الرأسمالية الإمبريالية التي تقوم على الاستيلاء والتحكم بمواردنا وثرواتنا من ناحية ثانية، وبهذا المعنى فإن الصراع يجب أن يخرج من أحادية الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي ليتخذ مجراه الموضوعي بين كل من الحركة التحررية العربية التقدمية، وبين التحالف الامبريالي – الصهيوني، وفي هذا الإطار فإن من الطبيعي والحتمي أيضاً أن يكون لشعبنا الفلسطيني وحركته الوطنية دوراً طليعياً فيه من أجل تحقيق أهدافه الاستراتيجية في تقرير المصير والعودة في دولة فلسطين الديمقراطية العلمانية لكل سكانها، على أنقاض الدولة الصهيونية.

مآلات الأزمة اللبنانية بين حزب الله وباقي القوى السياسية والكيان الصهيوني

يعيش لبنان منذ سنوات على وقع أزمة مركبة تتداخل فيها التناقضات الطائفية والسياسية والاقتصادية مع الصراع الإقليمي والدولي. وقد تعمقت هذه الأزمة أكثر بعد المواجهة المفتوحة بين حزب الله و الكيان المحتل على خلفية الحرب في غزة، ما جعل لبنان يقف مجددا على حافة الانفجار الشامل. وفي ظل الانهيار الاقتصادي غير المسبوق، والانقسام الداخلي الحاد، تطرح تساؤلات كبرى حول مآلات الوضع اللبناني: هل يتجه البلد نحو تسوية داخلية جديدة؟ أم نحو حرب مدمرة؟ أم نحو إعادة تشكيل التوازنات السياسية برعاية خارجية؟

المصطفى خياطي

منذ نهاية الحرب الأهلية واتفاق الطائف، ظل النظام اللبناني قائما على توازنات هشة بين الطوائف والقوى السياسية، تحت سقف تدخلات إقليمية ودولية مستمرة. غير أن صعود حزب الله كقوة عسكرية وسياسية كبرى، خاصة بعد انسحاب إسرائيل من جنوب لبنان سنة 2000، ثم بعد حرب يوليوز 2006، غيّر طبيعة هذه التوازنات. فالحزب لم يعد مجرد فصيل مقاوم، بل أصبح قوة تمتلك نفوذا عسكريا وسياسيا واقتصاديا يتجاوز مؤسسات الدولة نفسها، مدعوما من إيران ومحورا إقليميا يمتد إلى سوريا والعراق واليمن.

هذا الواقع خلق انقساما لبنانيا عميقا. فهناك من يرى في سلاح الحزب ضمانة لمواجهة إسرائيل والدفاع عن السيادة الوطنية، بينما تعتبر قوى أخرى أن استمرار وجود قوة عسكرية خارج إطار الدولة يقوض السيادة ويحول لبنان إلى ساحة صراع إقليمي. وقد ازدادت حدة هذا التناقض مع الانهيار المالي الذي ضرب البلاد منذ 2019، حيث صار جزء واسع من اللبنانيين يعتبر أن الطبقة السياسية بكل مكوناتها، بما فيها الحزب، مسؤولة عن تكريس نظام المحاصصة والفساد والتبعية للخارج.

في المقابل، ينظر الكيان الصهيوني إلى حزب الله باعتباره أخطر تهديد مباشر على حدودها الشمالية، خاصة مع تطور ترسانته الصاروخية وخبرته العسكرية بعد الحرب في سوريا. لذلك تسعى» إسرائيل»، بدعم أمريكي وغربي، إلى إضعاف الحزب واستنزافه، دون الانجرار بالضرورة إلى حرب شاملة مكلفة. غير أن استمرار الاشتباكات الحدودية وعمليات القصف المتبادل يرفع دائما احتمالات الانفجار الكبير، خاصة إذا توسعت الحرب الإقليمية.

أما القوى السياسية اللبنانية الأخرى، فهي تبدو عاجزة عن إنتاج مشروع وطني بديل. فالقوى التقليدية المرتبطة بالطوائف والمصالح المالية لا تزال تدور داخل نفس البنية السياسية التي أوصلت البلاد إلى الانهيار. كما أن القوى المعارضة الجديدة، التي برزت بعد انتفاضة 17 أكتوبر، لم تستطع بعد بناء ميزان قوى اجتماعي وتنظيمي قادر على فرض تغيير جذري.

من منظور طبقي، لا يمكن فهم الأزمة اللبنانية فقط باعتبارها صراعا بين المقاومة و»إسرائيل» أو بين الطوائف، بل أيضا كتعبير عن أزمة بنيوية لنظام رأسمالي ريعي تابع، قائم على الخدمات والديون والزبونية السياسية. فالطبقة الحاكمة بمختلف مكوناتها الطائفية راكمت الثروات عبر نهب المال العام وربط الاقتصاد اللبناني بالمصارف والرساميل الأجنبية، بينما دفعت الطبقات الشعبية ثمن الانهيار عبر البطالة والتضخم والهجرة وتفكك الخدمات الأساسية.

في هذا السياق، تبدو السيناريوهات المحتملة متعددة:

أولا، سيناريو الاحتواء والتسوية، حيث تستمر المناوشات المحدودة مع إسرائيل دون الانزلاق إلى حرب شاملة، بالتوازي مع ضغوط دولية وعربية لإعادة ترتيب الوضع الداخلي اللبناني. وقد يشمل ذلك انتخاب رئيس توافقي وإعادة توزيع النفوذ داخل الدولة، دون المساس الجوهري بطبيعة النظام.

ثانيا، سيناريو الحرب الواسعة، وهو الأخطر، حيث قد يؤدي أي خطأ عسكري أو تطور إقليمي إلى مواجهة شاملة بين حزب الله وإسرائيل. وفي هذه الحالة سيدفع الشعب اللبناني ثمنا كارثيا، خاصة في ظل الانهيار الاقتصادي الحالي، بينما ستسعى القوى الإمبريالية والإقليمية إلى استثمار الحرب لإعادة رسم موازين القوى في المنطقة.

ثالثا، سيناريو الانفجار الاجتماعي الداخلي، حيث قد يؤدي استمرار الفقر والتفكك المؤسساتي إلى موجات احتجاج وغضب شعبي تتجاوز الاصطفافات الطائفية التقليدية. غير أن نجاح هذا السيناريو في إنتاج بديل فعلي يظل رهينا بقدرة القوى العمالية والشبابية والتقدمية على بناء مشروع سياسي مستقل عن الطوائف والمحاور الخارجية.

إن جوهر الأزمة اللبنانية يكمن في غياب دولة وطنية ديمقراطية مستقلة عن الطائفية والتبعية، وفي هيمنة نظام اقتصادي يخدم الأقلية المالية والسياسية على حساب الأغلبية الشعبية. لذلك فإن أي حل حقيقي لا يمكن أن يقتصر على التسويات بين الزعامات أو التفاهمات الإقليمية، بل يمر عبر إعادة بناء الحياة السياسية والاجتماعية على أسس المواطنة والعدالة الاجتماعية والسيادة الشعبية.

ويبقى السؤال المركزي: هل تستطيع القوى الشعبية في لبنان تجاوز الانقسامات الطائفية وبناء ميزان قوى جديد يفرض التغيير؟ أم أن البلد سيظل رهينة صراعات المحاور الإقليمية والدولية؟ الإجابة عن هذا السؤال ستحدد ليس فقط مستقبل لبنان، بل أيضا جزءا مهما من مستقبل المشرق العربي بأكمله.

ينظر الكيان الصهيوني إلى حزب الله باعتباره أخطر تهديد مباشر على حدودها الشمالية، خاصة مع تطور ترسانته الصاروخية وخبرته العسكرية بعد الحرب في سوريا. لذلك تسعى» إسرائيل»، بدعم أمريكي وغربي، إلى إضعاف الحزب واستنزافه، دون الانجرار بالضرورة إلى حرب شاملة مكلفة.

بوليفيا على صفيح شعبي حارق

المصطفى خياطي

بسبب غياب مخططات اقتصادية وطنية، و عدم استثمار تواجد اليسار في السلطة لإحداث تحولات استراتيجية ،شهدت بوليفيا يوم 14 ماي 2026 تصعيدا سياسيا واجتماعيا خطيرا، تمثل في احتجاجات ومواجهات عنيفة في العاصمة لاباز، قادتها أساسا نقابات عمال المناجم وفلاحون وتنظيمات شعبية، احتجاجا على الأزمة الاقتصادية وارتفاع أسعار الوقود ونقص الدولار والمواد الأساسية. وقد حاول محتجون اقتحام محيط القصر الحكومي، بينما استعملت الشرطة الغاز المسيل للدموع، وتحدثت التقارير عن استعمال الديناميت من طرف بعض مجموعات عمال المناجم، وهو أسلوب احتجاجي له جذور تاريخية في بوليفيا.

الأزمة لم تكن اقتصادية فقط، بل سياسية أيضا. فبوليفيا تعيش منذ سنوات انقساما حادا داخل اليسار الحاكم، خاصة داخل تنظيم الحركة من أجل الاشتراكية، المعروفة اختصارا بـ MAS. الانقسام يتمحور أساسا بين جناح الرئيس السابق إيف مورايس وجناح الرئيس السابق لويس آرس، اللذين كانا حليفين تاريخيين قبل أن يتحولا إلى خصمين سياسيين.

أما الحكومة الحالية بقيادة رودريكو باز، والتي جاءت بعد تراجع هيمنة الحركة من أجل الاشتراكية الانتخابية، فقد وجدت نفسها أمام انفجار اجتماعي واسع بسبب السياسات الاقتصادية الليبرالية ومحاولات تقليص الدعم وفتح الاقتصاد بشكل أكبر لرأس المال الخاص. المحتجون اتهموا الحكومة بالعجز عن مواجهة التضخم والأزمة المعيشية.

أما دور اليسار في هذه الأحداث فكان متناقضا ومعقدا: جزء من اليسار الشعبي والنقابي شارك فعليا في الاحتجاجات، خصوصا النقابات العمالية والتنظيمات الفلاحية المرتبطة تاريخيا بحركة MAS أو القريبة من مورايس.

جناح مورايس استثمر الاحتجاجات للضغط على السلطة واستعادة النفوذ السياسي، خاصة بعد منعه قضائيا من الترشح مستقبلا وتعرضه لمتابعات قضائية..

في المقابل، اتهمت أطراف من اليسار الحكومي السابق وبعض النقابات مورايس باستعمال الشارع لخدمة صراع شخصي على السلطة، وليس دفاعا حقيقيا عن مصالح الطبقات الشعبية.

ومن منظور يساري نقدي، يمكن القول إن الأزمة البوليفية تكشف حدود التجربة التقدمية في أمريكا اللاتينية عندما تبقى معتمدة على تصدير المواد الأولية وعلى التوازنات الانتخابية دون بناء بديل اقتصادي جذري. فخلال سنوات حكم مورايس تحققت مكاسب اجتماعية مهمة للفقراء والسكان الأصليين، لكن الاقتصاد بقي مرتبطا بأسعار الغاز والمعادن والأسواق العالمية، ما جعل الأزمة تنفجر مع تراجع المداخيل واشتداد التنافس داخل النخبة الحاكمة نفسها.

كما أن الانقسام داخل اليسار البوليفي أضعف قدرته على مواجهة عودة اليمين والليبرالية. فبدل وجود جبهة طبقية موحدة للعمال والفلاحين، تحول الصراع إلى تنافس بين أجنحة سلطوية داخل نفس المشروع السياسي، وهو ما استغلته القوى المحافظة والليبرالية.

لذلك، فإن ما حدث يوم 14 ماي لم يكن مجرد احتجاج اجتماعي عابر، بل تعبير عن أزمة عميقة تعيشها التجربة اليسارية البوليفية: أزمة قيادة، وأزمة نموذج اقتصادي، وأزمة علاقة بين الدولة والحركات الشعبية.

«القمع المهذب»

الاعتقال، في ظاهره، جدارٌ وأسلاكٌ وأبوابٌ معدنية وساعاتٌ ثقيلة تتحرك ببطء يشبه تحلل العناصر داخل مختبر معزول، لكنه في جوهره جهاز كشف بالغ الدقة، أشبه بآلة تضع البشر تحت ضغط هائل فتُظهر البنّية الحقيقية لمعادنهم: مَن كان صلبًا يزداد تماسكا، ومن كان مطليًا بالشعارات يتقشر سريعًا كجدار رطب أمام أول شتاء. فحين تُسحب من الإنسانِ امتيازات الحركة والضجيج والتصفيق، لا يبقى أمامه سوى حقيقة العلاقات التي كانت تدور حوله، وهناك فقط يكتشف أن كثيرًا من الوجوه التي كانت ترفع قبضاتها في الهواء لم تكن ترى في القضية سوى منصة إضافية لالتقاط الصور الرمزية، وأن بعض من يتحدثون باسم الإنسان لا يعشقون إلا ذواتهم المتضخمة، يتغذون على المآسي كما تتغذى الطفيليات على الجسد المنهك، ويحوّلون آلام الآخرين إلى رأسمال معنوي يستثمرونه في سوق الزعامة الصغيرة.

في لحظات العزلة القسرية يصبح العقل أكثر قدرة على رؤية التفاصيل التي كانت تضيع وسط ضجيج الحشود. هناك، داخل المسافة الفاصلة بين الصمت والجدار، يدرك المرء أن أكثر الناس حديثًا عن الحرية قد يكونون أكثرهم خوفًا منها، لأن الحرية الحقيقية لا تمنحهم سلطة الوصاية على الآخرين، بل تضع الجميع في مستوى إنساني واحد، وهذا ما لا تحتمله النفوس التي أدمنت لعب دور القاضي الأخلاقي. هؤلاء لا يؤمنون بالحقيقة بقدر ما يؤمنون بامتلاكها، لذلك يتحول الاختلاف البسيط عندهم إلى جريمة، ويتحول النقاش إلى محكمة، وتتحول الفكرة إلى معسكر مغلق يشبه الثكنة أكثر مما يشبه فضاءً حيًا للتفكير. إنهم يرفعون صور المفكرين الكبار كما يرفع بعض الناس التمائم، لا لكي يفكروا، بل لكي يعفوا أنفسهم من التفكير. ولذلك تراهم يكررون النصوص القديمة ببرودة الآلات، وكأن التاريخ توقف منذ عقود، وكأن العالم، بكل تحولات العلم والاقتصاد والنفس البشرية، مجرد هامشٍ صغير على دفاترهم الصفراء.

المثير للسخرية أن أكثر الناس ادعاءً للانحياز إلى الإنسان هم أحيانًا الأكثر استعدادًا لسحق الإنسان المختلف عنهم. يطالبون بالعدالة وهم يمارسون الإعدام المعنوي، يتحدثون عن الكرامة بينما يوزعون الإهانات كما توزع المنشورات، ويصرخون ضد القمع في الشارع ثم يعيدون إنتاجه داخل دوائرهم الصغيرة بوسائل أكثر بدائية وأكثر قسوة، لأن عنف الجماعات المغلقة لا يحتاج إلى هراوة؛ تكفيه الشائعة، والتخوين، والنبذ، وتحويل الاختلاف الفكري إلى تهمة أخلاقية. وهكذا يصبح بعض من يدّعون مقاومة الاستبداد مجرد نسخة مصغرة عنه، نسخة أقل امتلاكًا للسلطة فقط، لكنها تحمل داخليًا الرغبة نفسها في السيطرة والتحكم وإخضاع الآخرين.

الإنسان حين يدخل تجربة قاسية يكتشف أن الوعي ليس كمية من الكتب المقروءة ولا عدد الشعارات المحفوظة، بل قدرة على الشك في الذات قبل الشك في الآخرين. أما العقول المغلقة فتخاف من كل فكرة جديدة كما يخاف الجسد الضعيف من أي تغير مفاجئ في الحرارة. لذلك تتمسك بمقولاتها القديمة لا لأنها صحيحة دائمًا، بل لأنها تمنحها شعورًا نفسيًا بالأمان. إن بعض الناس لا يدافعون عن أفكارهم لأنهم اقتنعوا بها، بل لأن انهيارها يعني انهيار الصورة التي صنعوها عن أنفسهم عبر سنوات طويلة، ولهذا يتحول النقاش عندهم إلى معركة بقاء، ويصبح أي اختلاف تهديدًا وجوديًا يستدعي الشتيمة والتشهير والعنف الرمزي. إنهم أسرى هوية ذهنية أكثر منهم أصحاب مشروع تحرري حقيقي.

وفي العمق، تكشف تجربة الاعتقال مفارقة مرعبة: النظام الذي يخاف من فكرة إلى هذا الحد هو نظام يدرك هشاشته أكثر مما يدرك خصومه أنفسهم. فالسلطة الواثقة من شرعيتها لا ترتعب من الكلمات، ولا تلاحق الأسئلة، ولا تحاصر الأصوات. وحدها البنى المتآكلة من الداخل تتصرف ككائن مصاب بجنون الارتياب، يرى الخطر في كل رأيٍ مستقل، لأن وجود رأي مستقل يعني أن ماكينة التلقين لم تعد تعمل بكفاءة كاملة. ولهذا يبدو القمع، رغم عنفه، اعترافًا غير مباشر بالفشل، فحين تعجز السلطة عن إنتاج العدالة تلجأ إلى إنتاج الخوف، وحين تفشل في إقناع الناس تحاول إنهاكهم نفسيًا حتى يصبح الصمت أسهل من الكلام.

لكن أكثر ما يثير التأمل أن السجن لا يفضح السلطة وحدها، بل يفضح أيضًا هشاشة كثير من العلاقات البشرية التي كانت تبدو صلبة. فالبعض يتضامن مع المعتقل كما يتضامن السائح مع منظر مؤلم يلتقط بجانبه صورة قبل أن يغادر، والبعض الآخر يقترب من المأساة لا بدافع الإيمان، بل بدافع الرغبة في احتكار البطولة. لذلك تصبح المحنة عملية فرز دقيقة، تسقط فيها الأقنعة بسرعة مذهلة، ويظهر الفرق بين من يرى الإنسان قيمة في ذاته، ومن يراه مجرد أداة داخل صراع النفوذ الرمزي.

ومع ذلك، فإن لهذه التجارب وظيفةً أخرى أكثر عمقًا؛ إنها تحرر الإنسان من أوهامه القديمة. فحين يرى المرء التناقض الهائل بين الشعارات والسلوك، يبدأ بإعادة بناء وعيه على أساس أكثر صلابة وأقل رومانسية. يتعلم أن الحقيقة لا تسكن جماعة بعينها، وأن التاريخ لا يتحرك بقداسة الأشخاص، بل بصراع دائم بين المصالح والرغبات والأفكار والهواجس النفسية. ويتعلم أيضًا أن أكثر العقول نضجًا ليست تلك التي تمتلك أجوبة نهائية، بل تلك القادرة على مراجعة نفسها باستمرار دون خوفٍ من فقدان هويتها.

لهذا يصبح الاعتقال، paradoxically، لحظة معرفة نادرة؛ معرفة بالسلطة حين تنزع قناعها القانوني، ومعرفة بالبشر حين تسقط عنهم الزينة الخطابية، ومعرفة بالنفس حين تُجبر على مواجهة ذاتها دون ضجيج. وهناك فقط يفهم الإنسان أن المعركة الحقيقية ليست بين أشخاص يدّعون امتلاك الحقيقة وأشخاص آخرين ينازعونهم عليها، بل بين عقل يريد إبقاء العالم سجناً مغلقا، وعقل آخر يؤمن أن الفكر كالحياة، لا يتطورُ إلا بالحركة، والاحتكاك، والنقد، والقدرة الدائمة على تجاوز أشكاله القديمة.

مقتطف من كتاب: «القمع المهذب».
لكاتبته سميرة قسمي

تأنيث الفقر من منظور نسوي اشتراكي

بقلم: بيان صالح (*)

حين نتحدث عن الفقر في خطاب سياسي أو أكاديمي، نميل في أحيان كثيرة إلى معاملته كظاهرة محايدة، كأنه يقع على الجميع بالقدر ذاته وبالطريقة ذاتها. لكن النظرة النقدية الطبقية تكشف زيف هذه الحيادية، وتؤكد أن الفقر لا يوزَع بالتساوي، وأن النساء يتحملن عبئه بشكل أكثر حدة واستمرارية. من هنا يأتي مفهوم تأنيث الفقر، ليس توصيفاً إحصائياً فحسب، وإنما أداة تحليلية نقدية تكشف العلاقة البنيوية بين النظام الاقتصادي الرأسمالي وعلاقات النوع الاجتماعي، وما ينتج عنهما من أشكال متعددة من الإقصاء والتهميش.

ظهر هذا المفهوم في سبعينيات القرن العشرين لوصف التزايد المستمر في نسب الفقر بين النساء، خاصة مع ارتفاع عدد اللواتي يتحملن مسؤولية إعالة الأسر وحدهن. ومنذ ذلك الحين اتضح أن الفقر ليس محايداً لا من حيث الجنس ولا من حيث الطبقة، ويرتبط بهياكل قوة تحدد من يملك الموارد ومن يحرم منها.

تشير أحدث بيانات هيئة الأمم المتحدة للمرأة إلى أن 9.2٪ من النساء والفتيات يعشن في فقر مدقع مقابل 8.6٪ من الرجال والفتيان، مع تفاقم الفجوة في الفئة العمرية 34-25 سنة حيث تكون النساء أكثر عرضة للفقر المدقع بنسبة 25٪. كما توضح تقارير البنك الدولي أن فجوة الأجور بين الجنسين تبلغ 23٪ عالمياً، وتقفز إلى 47.9٪ في مناطق الجنوب مثل جنوب آسيا. هذه المعطيات تؤكد أن الفقر ليس محايداً من حيث الجنس، لكن الأرقام وحدها لا تكفي لفهم ما يجري، لأنها تصف الأعراض دون أن تحفر في الجذور.

حين يكون الاستغلال مزدوجاً

لا يمكن تفسير تأنيث الفقر بالاقتصار على الفجوة في الأجور، ويجب فهمه في إطار بنية اقتصادية أعمق تعيد إنتاج اللامساواة بين الجنسين بشكل ممنهج. فالرأسمالية لا تنتج التفاوت الطبقي فحسب، وتعيد أيضاً إنتاج التفاوت بين الجنسين من خلال تنظيم العمل وتقسيمه على نحو يخدم مصالح رأس المال قبل أي اعتبار آخر.

هذا ما رأته كلارا زيتكين بوضوح حين أكدت أن المرأة العاملة تتعرض لاستغلال مزدوج لا يمكن فهم أحدهما دون الآخر: تستغل كعاملة بأجر أقل من الرجل في سوق العمل، وتستغل داخل الأسرة من خلال العمل المنزلي غير المدفوع الذي يضمن إعادة إنتاج قوة العمل دون أن يكلف رأس المال شيئاً. وقد أعادت أنورادها غاندي التأكيد على هذا التحليل، مشيرة إلى أن هذا الاستغلال المزدوج يتخذ أشكالاً أكثر حدة في سياقات الجنوب العالمي، حيث تتشابك الطبقة والطائفة والنوع الاجتماعي في منظومة واحدة من الهيمنة.

أحد أهم تجليات هذا النظام هو الفصل بين العمل المنتج المعترف به اقتصادياً والعمل غير المدفوع الضروري لاستمرار الحياة. فالعمل المنزلي والرعائي الذي تقوم به النساء يشكل أساساً لإعادة إنتاج المجتمع، ومع ذلك لا يعترف به اقتصادياً، مما يؤدي إلى تقليل قيمته وإقصاء النساء من الاستقلال الاقتصادي. وحين تطالب النسوية الاشتراكية بالاعتراف بهذا العمل وتحويله إلى مسؤولية مجتمعية عبر الحضانات العامة ودور الرعاية والخدمات الاجتماعية، فإنها لا تطالب بإصلاح جزئي، وإنما بإعادة تنظيم العلاقة بين الإنتاج والتكاثر الاجتماعي في صميم النظام الاقتصادي.

في الوقت ذاته، تدمج النساء في سوق العمل بشكل غير متكافئ، إذ يتركزن في قطاعات منخفضة الأجر وهشة من حيث الاستقرار والحماية. وبدلاً من أن يكون العمل المأجور وسيلة للتحرر الاقتصادي، يصبح في كثير من الأحيان امتداداً لأشكال التبعية، خاصة مع استمرار التمييز في الأجور وفرص التقدم المهني. ويتفاقم هذا الوضع بسبب العبء المزدوج الذي تتحمله النساء نتيجة الجمع بين العمل المأجور والعمل غير المدفوع داخل الأسرة، دون إعادة توزيع عادلة للأدوار. وهذه الازدواجية ليست قدراً بيولوجياً ولا موروثاً ثقافياً محايداً، وإنما نتاج نظام اقتصادي طبقي يحتاج إلى إبقاء النساء في موقع العاملة المرنة التي يمكن دفعها إلى الهامش حين تقتضي مصلحة السوق ذلك، ثم استدعاؤها مجدداً حين يحتاج إلى يدها الرخيصة.

الأزمات والتقشف، حين تدفع النساء ثمن أزمات لم يصنعنها

ما يزيد المشهد تعقيداً أن الأزمات الاقتصادية والنزاعات والتغيرات المناخية تعمق تأنيث الفقر، حيث تتأثر النساء بشكل غير متناسب بهذه التحولات، خاصة في المجتمعات الأكثر هشاشة. وفي سياق عالمي تتقاطع فيه علاقات الاستغلال الاقتصادي مع أشكال الهيمنة التاريخية، تصبح النساء في مناطق واسعة من العالم أكثر عرضة لأقسى أشكال الفقر والتهميش.

غير أن الأمر لا يتوقف عند الأزمات الطارئة، فسياسات التقشف التي فرضتها المؤسسات المالية الدولية على دول الجنوب العالمي على مدى عقود تمثل نموذجاً صارخاً لتأنيث الفقر بقرار سياسي مقصود. حين تقلص الخدمات العامة من تعليم وصحة ورعاية، لا تختفي هذه الخدمات، وإنما تنتقل إلى كاهل النساء اللواتي يعوضن بأجسادهن وأوقاتهن ما أسقطته السياسة النيوليبرالية من موازنات الدولة. التقشف بهذا المعنى ليس سياسة محايدة، وإنما سياسة ذات نوع اجتماعي تدفع النساء ثمنها أولاً وأكثر.

ولا يمكن الفصل بين النضال ضد سياسات التقشف والنضال من أجل حقوق المرأة. فالمرأة التي تفقد وصولها إلى التعليم العام حين تخصخص المدارس، والمرأة التي تضطر إلى ترك العمل حين تغلق الحضانات العامة، والمرأة التي تتحمل رعاية المرضى حين تقلص ميزانيات الصحة، جميعهن يدفعن ثمن قرارات اقتصادية اتخذت في مؤسسات دولية لا تنتخب ولا تحاسَب. لذلك لا يمكن مواجهة تأنيث الفقر دون مواجهة المنظومة الاقتصادية الرأسمالية العالمية التي تنتجه وتعيد إنتاجه. وتظهر هذه الفجوة بوضوح أيضاً في مجالات العمل، حيث تقل مشاركة النساء في سوق العمل مقارنة بالرجال، كما تعمل نسبة كبيرة منهن في وظائف هشة منخفضة الأجر ومحدودة الحماية. وتعاني النساء بدرجة أكبر من انعدام الأمن الغذائي ومن غياب أنظمة الحماية الاجتماعية، وهو ما يعمق هشاشتهن الاقتصادية ويجعل أي صدمة خارجية أكثر قدرة على إسقاطهن إلى ما دون حد الكفاف.

إن مواجهة هذه الظاهرة تستدعي سياسات قائمة على المساواة بين الجنسين وإلغاء الاستغلال الطبقي معاً. يشمل ذلك تحقيق المساواة في الأجور، وضمان الحقوق القانونية للنساء في العمل، وتوسيع نطاق الحماية الاجتماعية لتشمل الفئات الأكثر هشاشة، والاستثمار في التعليم والتدريب لتمكين النساء اقتصادياً.

من التشخيص إلى التغيير: نحو سياسات جذرية لا سطحية

ما يجعل هذه الظاهرة أشد خطورة أنها لا تقتصر على كونها معاناة فردية، وتمتد آثارها إلى مستوى الرفاه داخل الأسر، وتسهم في إعادة إنتاج الفقر عبر الأجيال، وتحد من إمكانات التنمية من خلال تهميش دور النساء وإقصاء مساهماتهن الاقتصادية والاجتماعية. وبذلك يصبح تأنيث الفقر تعبيراً عن خلل بنيوي يتطلب معالجة جذرية، لا مجرد حلول جزئية تهدئ الأعراض دون أن تلامس الجذور. وهنا تبرز الهوة بين الرؤية الطبقية للنسوية الاشتراكية والنسوية الإصلاحية التي تكتفي بالمطالبة بتمكين المرأة ضمن النظام القائم دون المساس ببنيته. فبينما تركز التيارات الليبرالية على تمكين النساء فردياً عبر التعليم والتدريب والوصول إلى التمويل الصغير، يرى هذا المنظور أن هذه الأدوات لا تكفي ما لم تترافق مع تغيير جذري في علاقات الإنتاج والملكية والسلطة. فالمرأة التي تحصل على قرض صغير في مجتمع يقصيها من التعليم ويكبلها بالعمل المنزلي غير المدفوع وتحكمه قوانين عمل هشة، تظل أسيرة البنية ذاتها، حتى لو تحسنت أوضاعها نسبياً.

إن مواجهة هذه الظاهرة تستدعي سياسات قائمة على المساواة بين الجنسين وإلغاء الاستغلال الطبقي معاً. يشمل ذلك تحقيق المساواة في الأجور، وضمان الحقوق القانونية للنساء في العمل، وتوسيع نطاق الحماية الاجتماعية لتشمل الفئات الأكثر هشاشة، والاستثمار في التعليم والتدريب لتمكين النساء اقتصادياً. كما يتطلب الاعتراف بالقيمة الاقتصادية للعمل الرعائي، وتوفير خدمات عامة تقلل من عبئه، وإعادة توزيع الأدوار داخل الأسرة والمجتمع بما يسمح بمشاركة أكثر عدالة في العمل المدفوع وغير المدفوع.

غير أن هذه الإجراءات، رغم ضرورتها، تبقى قاصرة ما لم تحدث تغييراً في طبيعة علاقات الملكية التي تجعل عمل النساء أرخص وأهش وأقل حماية بشكل بنيوي. فالاعتراف الكامل بالعمل الرعائي لا يعني فقط احتسابه في الناتج القومي، وإنما يعني تحويله إلى مسؤولية جماعية تتكفل بها الدولة والمجتمع لا المرأة وحدها. وتحقيق المساواة في الأجور لا يعني فقط رفع الحد الأدنى، وإنما يعني تفكيك التراتبية الطبقية في سوق العمل التي تجعل النساء، خصوصاً من الطبقات الدنيا، الأكثر هشاشة في كل أزمة.

في النهاية، لا يمكن فصل القضاء على تأنيث الفقر عن نقد البنية الرأسمالية الاقتصادية التي تنتجه. المسألة ليست مجرد تحسين شروط العيش، وإنما إعادة النظر الجذرية في كيفية تنظيم العمل وتوزيع الموارد والسلطة داخل المجتمع. ما دامت النساء يتحملن عبء إعادة إنتاج الحياة دون اعتراف ودون أجر ودون حماية، فإن الحديث عن المساواة يبقى خطاباً معلقاً في الهواء لا يلمس الأرض التي تقف عليها ملايين النساء يومياً.

(*) بيان صالح - ناشطة نسوية يسارية، ومنسقة مركز مساواة المرأة، وعضو قيادة مجلس النساء في الدانمارك -

تحت الخوذة (12)

ناصر احساين

مارس 2023 – السقوط

كان الصباح باردًا قليلًا. الشمس لم ترتفع بعد، لكن الورش كان قد امتلأ بالصوت المعتاد: صوت الحديد، المطارق، وصرخات المراقبين. كنت أعمل في الطابق الرابع مع ثلاثة عمال آخرين. من بينهم شاب اسمه سعيد. لم يكن قد مر على عمله معنا سوى أسبوعين. كان شابًا هادئًا، دائم الابتسام، وكأنه خجول قليلًا.

قبل أن يبدأ العمل قال لي: «أول مرة نخدم فالسقالة العالية.»

قلت له: «شد الحذر، وهضر مع المراقب يعطيك حزام الأمان.»

ابتسم وقال: «قالو لينا ما كاينش اليوم.»

نظرت حولي. فعلاً...لم يكن أحد يرتدي حزام الأمان. اللحظة، كنا نرفع ألواح الخشب إلى أعلى السقالة. فجأة سمعنا صوت انزلاق. التفتُّ بسرعة. رأيت سعيد يحاول التمسك بالحديد...لكن قدمه فقدت التوازن. في ثانيتين فقط حدث كل شيء. صرخة قصيرة. ثم سقط.

الصمت... حين سقط سعيد... توقف الورش كله. لا أحد تكلم. ركض بعض العمال إلى الأسفل. نزلت بسرعة من السقالة. كان سعيد ممددًا على الأرض. دم على رأسه...وعيناه نصف مفتوحتين.

أحد العمال قال بصوت مرتجف: «جيبوا الإسعاف!» لكن المسؤول عن الورش صرخ: «ما تتصلوش بالإسعاف! صبروا!»

نظرنا إليه بصدمة. قال: «غادي نديه بسيارة الشركة.»

كنا نعرف لماذا. إذا جاءت الإسعاف...سيُسجل الحادث رسميًا.

الطريق إلى المستشفى

وضعوا سعيد في صندوق سيارة نقل المعدات. جلست بجانبه. كان يتنفس بصعوبة.

همس بصوت ضعيف: «أخويا... ما نقولش لوالدتي سقطت.» لم أعرف ماذا أقول. بعد عشرين دقيقة وصلنا

إلى المستشفى.

الخبر

بقينا في الخارج ننتظر. خرج الطبيب بعد وقت طويل. نظر إلينا... ثم قال: «البقاء الله.»

لم يتكلم أحد. عامل كان واقفًا بجانبي جلس على الأرض. آخر بدأ يبكي بصمت.

سعيد...الذي كان يضحك معنا صباحًا...لم يعد موجودًا.

المساء

عدت إلى الغرفة وأنا أشعر بثقل في صدري. لم يكن الحادث الأول الذي أراه. لكن هذه المرة كان الغضب أقوى من الحزن. لأننا كنا نعرف الحقيقة:

لو كان هناك حزام أمان، مراقبة حقيقية، احترام بسيط لقوانين السلامة...، لربما كان سعيد الآن حيًا.

اليوم التالي

وصلنا إلى الورش فوجدنا شيئًا غريبًا. العمل مستمر. كأن شيئًا لم يحدث.

اقتربت من المسؤول وقلت: «واش الورش غادي يبقى خدام بعد اللي وقع؟»

قال ببرود: «الحوادث كتوقع.»

شعرت أن الدم يغلي في رأسي. قلت: «راه مات واحد العامل.»

رد: «ماشي أول مرة.»

تلك اللحظة، نظرت إلى العمال حولي. كلهم كانوا صامتين. لكنني رأيت نفس الشيء في عيونهم: الغضب.

قلت بصوت مرتفع: «إلى بقى العمل هكذا... غادي يموتو ناس آخرين.»

تقدم أحد العمال وقال: «إوا شنو الحل؟»

نظرت إليهم جميعًا. ثم قلت: «خاصنا نوقفو الخدمة حتى يتفتح تحقيق.»

كانت تلك أول مرة أقولها بصوت واضح: إضراب.

بداية شيء أكبر

ذلك اليوم لم يكن فقط يوم موت سعيد. كان اليوم الذي فهم فيه كثير من العمال شيئًا بسيطًا: أن الصمت لا يحمي أحدًا.

في تلك اللحظة بدأت تتشكل فكرة التحرك الجماعي...الفكرة التي كنت أسمع عنها في نقاشات الرفاق داخل حزب النهج الديمقراطي العمالي. لكن هذه المرة لم تكن مجرد فكرة سياسية. كانت مسألة حياة أو موت....

(يتبع...)

مفاهيمُ تتهافت

نورالدين موعابيد

ما من حرب تخاضُ إلا وتعيد مساءلة مفاهيم كانت، قبل اشتعال شرارتها الأولى، مفاتيح تتباهى بها نقاشاتنا، سجالاتنا، وما يُثارُ من جدل يحتدم حينا، ويفتر حينا آخر على مستويات شحذ الذهنيات التي تؤطرها الفلسفة، السياسة، الإيديولوجيا والثقافة.. ومن مفارقاتها العجيبة، الغريبة في آن، أن تتنصل السياسة من «أرقى» القيم الكونية التي صاغتها البشرية عبر نضالاتها المريرة، العنيدة و أبرز تلك القيم: «يُولد الناسُ جميعُهُم أحرارا متساوين في الكرامة والحقوق»، بل إن دولة معينة كانت هي الرحم الذي احتضن فكر عصر الأنوار، أضحت اليوم مجرد تابع بئيس، لا يجرؤ على أن يسلك مسلكا مستقلا، مفضلا ترداد ما تصوغه الإمبريالية والليبرالية المتوحشة، ترددا خانعا. ولعل السؤال المركب الذي لا يعدم الحجية والحجاجية، على الرغم من أنه يرتد إلى ما قبل تفكك الاتحاد السفياتيّ، و نسف جدار برلين زمن الحرب الباردة، هو: أيُّهُما يخلق السلام، أهُو تعميمُ امتلاك السلاح، أم حصرُهُ في زمرة قليلة من الدول المتحالفة والمتواطئة ضد إنسانية الإنسان، ومن ثمة فهي التي «يحق» لها أن تستأثر به دونما منافس يزاحمها و يختزل هوامش مناوراتها بتكتيكاتها واستراتيجياتها، وعقب تداعيات تلك التحولات، لاسيما وقد بات العالم «منتظما» «جديدا» «واحدا»، يؤثث مناحي هيمنته، موظفا مفهوم «العالم قرية صغيرة»، قويّ الصلة بالعولمة (الكوكبة)، هذه العولمة التي لم تنجُ من انتقادات أصابت منها مقتلا، نظير الدعوة إلى «عولمة النضال ضد العولمة».

ومن المضاعفات التي يُسوّقت :الحربُ الناعمةُ، الفوضى الخلاقة، النيرانُ الصديقة، محورُ الشر، القنابلُ الذكية.. ولعل ذاكرتنا تختزن قول مخترع المسدس: «الآن يمكن تحقيق السلام»، لأن فرص استعماله لدى المعتدي تتساوى و فرص(بفتح الصاد) المعتدى عليه.و لا غرو أن يسود مبدأ «الكيل بمكيالين»، ويعشش مبدأ «الدفاع عن النفس» المُفترى عليه من قبل أمريكا ومن يدور في فلكها، فلا يلبث أن يبيض ويُفرخ، إذ المتحكم في موازين القوى هو التعتيم الذي يُلابسُ الشفافية إلى أن تتوارى ويُجهض جنينها، فلا غرو إن اختلط حابل «التموقع» ونابله.. هكذا يُخفق من يتوهمُ وَ يُوهمُ بأن للحرب العدوانية أخلاقا تدفعها إلى توقير المعاهدات والمواثيق المنصوص عليها في القوانين الدولية !!.

*ما العمل؟: لست منظرا و لن أكون، و مع ذلك أدعو إلى أن يستعيد التفكيرُ الفلسفيُّ ، السياسيُّ النقديُّ كفايته المنهجية التي أجهزت عليها آليات التدجين، وميكانيزمات الاحتواء محاولة تسليع الإنسان وتبضيعه وتضبيعه كذلك.. فليس هناك البتة، لا اليوم ولا غدا، ما يسوّغ انسحاب الثقافة التقدمية المناضلة، إلواعدة بالورود، وبأنخاب ولود تحبط الإحباط.. التي ديدنها الرئيسُ الانخراط في تنوير الردهات والسراديب، حتى ولو أن الدرب امتد، والشقاء استبد، وحرّ الهجير اشتد، بما أنه لكي نتعلم، لا بد أن نتألم. وفي تقديري المتواضع أن معايير التمتع بحق الفيتو آن أوان تغييرها، لأن هذا الحق يخدم تحديدا أوهام أمريكا ومزاعم إسرائيل»الكبرى».. ولا يبدو السلامُ العالميّ المُستديم، ولا عقده الاجتماعي ممكني التحقق طالما أن توازن «القوى العالمية» مُغيّب قصدا، ولا أتعسف إن قلت إنّ العنف بمختلف أطيافه (المادية، الرمزية «اللفظية») تداعى، وتناسل.. وقل القول نفسه عن «تمظهرات» التهويل، والوعيد حتى استفحل الرُّهابُ(الفوبيا)، وتواتر الإحباط، وتضاعف الاتجارُ في التيئيس، فلا مندوحة عن ضرورة اقتلاع ذلك العنف واستئصاله من جذوره إذا ما احتفظنا بطموحاتنا اليسارية، وضاعفنا تضحياتنا. ولا يقتصر أمرُ تحقيق السلام العالميّ، في تصور أغلب المهتمين، على مجرد درء الحروب، وإنما يتجاوز ذلك إلى: أهمية تفعيل الاستقرار الشامل، ومن ثمة تعزيز ثقافة الحوار/الإنصات، وتوقير كونية إنسانية الإنسان، دونما استبداد، وبلا استعباد. وإذا ما اعتبرني أحد القراء طوباويا، فليتذكر جائزة لينين الدولية، التي وُزعت في الزمن الممتد من 1968 إلى 1970 على محبّي إشاعة السلام بين الشعوب، من ساسة ومفكرين وفنانين نظير: فيدال كاسترو، وبيكاسو، وغيرهما.

لماذا لم نسق الفولاذ؟

عبد اللطيف صردي

المقطورة باردة وخالية من المسافرين. يتراءى سحاب في كبد السماء. ربما تمطر بعد حين، بعض قطرات المطر لازالت جاثمة على زجاج نافذة القطار. تنساب خجلى. في المحطات قليل من ينزل وكذلك من يصعد .والسؤال المزعج يشاكس ذهني. هذه المقطورات تبدو أحيانا كتلة فولاذية لا حياة فيها .وأخرى يفوح منها عبق الحياة .حين يشق صراخ الأطفال او بكاؤهم مسامع أذنك .أو تنصهر اجسام العشاق الولهى الحالمة .أو لغط السكارى وثرثرتهم . أو يتراءى أمام عينيك شيخ تداعب أنامله سبحة في وقار .وحين غدت المحطات اكثر ضخامة وبهرجة اختفى كثير من البسطاء والفلاحين. ولم يعد يحملون وثرثرتهم .و أرانب أو فواكه موسمية أو أكاليل الورود للأعراس والأعياد. بل طفحت على السطح أمور غريبة كمصاحبة بعض الفتيات والسيدات الأنيقات لقطط أو لكلاب صغيرة في علب بلاستيكية. الجميع غارقون في شاشاتهم ونادرا ما تجد من يطالع كتابا أو جريدة. وعرفت التذاكر ارتفاعا مهولا. وأصبح وجه الجابي أكثر قسوة وغابت الابتسامات والارتسامات الطيبة. ولم تعد السكك الحديدية من قلاع البروليتاريا كما قدرنا ذات زمن ولى، ولم تعد لهم تلك الوجوه الصارمة والعضلات القوية التي يلين الفولاذ بين ايديها .وأضحت استعراضات فاتح ماي بدون نكهة أو معنى في غيابهم. وأصبح مستخدموها قصارا صغارا بلحى. أكيد في ظل زمن المناولة جرت مياه قذرة صوب المستنقع .

فإلى متى تطول قطارات الأحاد العبثية ويطول هذا الكابوس المخزي ؟

عبد الله مسداد:

إن استمرار الاعتقال السياسي هو الوجه الآخر لغياب الديمقراطية، حيث تلجأ الدولة لأساليب القمع والعنف بكل اشكاله في تدبيرها للصراع من أجل إسكات الخصوم والمعارضين لاختياراتها اللاديمقراطية واللاشعبية...

تقديم

ضيف هذا العدد الذي خصص ملفه لقضية الاعتقال السياسي ، هو الرفيق عبد الله مسداد، مناضل حزب النهج الديمقراطي العمالي ومعتقل سياسي سابق، تحمل مسؤولية بالمكتب المركزي للجمعية م ح إ لعدة ولايات وعضو المرصد المغربي للسجون...

| كيف تفسر استمرار الاعتقال السياسي في المغرب رغم كل ادعاءات محاولة طي صفحة ماضي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان ؟

| قبل الاجابة على السؤال لابد من الوقوف على مسالتين الأولى تتعلق بالمفهوم، ذلك ان الاعتقال السياسي نتاج غياب الديمقراطية وتعبير عن تدبير الصراع بكل ابعاده باللجوء إلى القمع وسلب الحرية واستعمال القوة وإقامة محاكمة غير عادلة تهدف من وراء كل ذلك الأنظمة الاستبدادية اللاديمقراطية إلى إخراص كل الأصوات المنتقدة والمعارضة.

| يلاحظ تشتت في مبادرات النضال من أجل إطلاق سراح المعتقلين السياسيين. كيف يمكن توحيد هذه المبادرات وإعطاؤها طابعا وازنا؟

| الأمر بهذا الخصوص لا يقتصر على العامل الذاتي. استحضار السياق وعوامل أخرى هام جدا.

فبالنسبة للسياق فهو يتميز بمنحى تراجعي، ورغم أن الاعتقال السياسي هو انتهاك جسيم لحقوق الإنسان، يلاحظ كل متتبع للوضع الحقوقي في المغرب أنه قضية حقوق الانسان لم تعد تحظى بالأولوية كما كانت في السابق. ينضاف إلى ذلك ان السياق الحالي يتميز بتراجع دينامية حركة العائلات التي لعبت أدوارا كبرى، حيث كانت لنضالاتها أصداء محليا ودوليا وحتى من داخل البرلمان حيث فرضت أصوات من داخله في مراحل سابقة أن يولي اهتماما خاصا لأوضاع المعتقلين السياسيين ول لقضية الاعتقال السياسي التي كان لها صدى داخل مكوناته وكان لها دور في تعميق التناقضات داخل أكبر حزب بالمغرب آنذاك حول قضية المعتقلين السياسيين. كما كان لسير المحاكمات ولمرافعات دفاع المعتقلين السياسيين دفاعا عن قناعاتهم واختياراتهم وآرائهم تجد صداها لدى ال أي العام المحلي والدولي اضافة للإضرابات المتواصلة للعديد من مجموعات المعتقلين السياسيين عن الطعام سواء بخلفية المساهمة في الصراع السياسي والانخراط فيه أو بهدف تحسين ظروف الاعتقال داخل السجن، دون أن ننسى أدوار الحركة الطلابية ومبادارات الحركة الحقوقية والديمقراطية.

ورغم كل شيء فالعامل الذاتي له أهمية كبرى في توحيد الجهود من أجل خلق دينامية حقوقية تجعل من قضية المعتقلين السياسيين تحظى بالأولوية في استراتيجية النضال السياسي عامة والحقوقي خاصة.

المسألة الثانية تتعلق بخاصية طبعت مواقف بعض الحقوقيين والسياسيين المحسوبين على الصف الديمقراطي، ذلك أنه في سنة 1994، في سياق تميز بهامش من الحريات حيث أقدم النظام على إطلاق جزء هام من المعتقلين السياسيين، حينها سمعنا أن ملف الاعتقال السياسي تم طيه نهائيا. غير أن الجمعية المغربية لحقوق الإنسان ومنظمات حقوقية أخرى، كانت ومازالت تعتبر أن ملف الاعتقال السياسي لا زال مفتوحا مع تواجد مجموعات من المعتقلين لأسباب سياسية أو بأسباب آرائهم المعارضة. كما لازال الجدل حول قضية الاعتقال السياسي مستمرا حتى الآن بين قوى ومنظمات تقول باستمرار الاعتقال السياسي وأخرى تنفي او تصوغ مواقف ضبابية يطبعها التعتيم وعدم الوضوح.

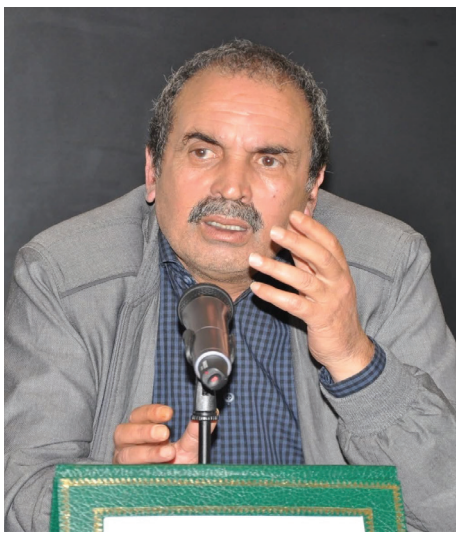

إن استمرار الاعتقال السياسي هو الوجه الآخر لغياب الديمقراطية، حيث تلجأ الدولة لأساليب القمع والعنف بكل اشكاله في تدبيرها للصراع من أجل إسكات الخصوم والمعارضين لاختياراتها اللاديمقراطية واللاشعبية...

الاعتقال السياسي بالمغرب بعد 1999: بين خطاب المصالحة واستمرار القمع

م.م.خ.

شكّل وصول محمد السادس إلى الحكم سنة 1999 لحظة سياسية قُدّمت باعتبارها بداية "عهد جديد" بالمغرب، خصوصًا بعد سنوات طويلة عُرفت بـ"سنوات الرصاص"، التي اتسمت بالاعتقالات السياسية والاختفاء القسري والتضييق على الحريات. وقد رافق هذا الانتقال خطاب رسمي حول المصالحة والإنصاف، تُرجم عبر إنشاء هيئة الإنصاف والمصالحة سنة 2004، والإفراج عن عدد من المعتقلين السياسيين، وفتح نقاش عمومي حول الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. غير أن تطورات السنوات اللاحقة أظهرت أن جوهر المقاربة الامنية/القمعية لم يتغير بشكل جذري، وأن الاعتقال السياسي ظل حاضرًا بأشكال مختلفة، وإن تغيرت أدواته وخطاباته.

فبعد 1999، لم يعد الاعتقال السياسي يُمارس بالأساليب الفجة نفسها التي ميّزت عقود الستينيات والسبعينيات والثمانينيات(طبيعة التهم) ، بل أخذ طابعًا "قانونيا" حيث الشكل، مع تسخير القضاء وقوانين مكافحة الإرهاب والمتابعات الجنائية لتبرير التضييق على المعارضين والنشطاء. وهكذا، انتقل النظام من القمع المباشر إلى ما يمكن تسميته "التدبير الأمني الناعم" للاحتجاجات الاجتماعية والسياسية، مع الحفاظ على الخطوط الحمراء المرتبطة بالملكية والثروة و الإجماع والسلطة.

وقد برز هذا المعطى بوضوح بعد تفجيرات الدار البيضاء سنة 2003، حين تم تمرير قانون مكافحة الإرهاب، الذي استُخدم ليس فقط ضد الجماعات المتطرفة، بل أيضا لتوسيع صلاحيات الأجهزة الأمنية وتقوية منطق الاستثناء. وخلال تلك المرحلة، جرى اعتقال آلاف الأشخاص في محاكمات شابتها انتقادات واسعة من المنظمات الحقوقية، بسبب انتزاع الاعترافات تحت التعذيب وغياب شروط المحاكمة العادلة.

لكن التحول الأبرز جاء مع تصاعد الحركات الاحتجاجية الاجتماعية خلال العقدين الأخيرين. فقد كشف حراك 20 فبراير سنة 2011 حدود الإصلاحات السياسية التي رُوّج لها في سياق الربيع العربي. ورغم تقديم دستور جديد وتوسيع هامش التعبير نسبيًا، فإن الدولة سرعان ما استعادت زمام المبادرة عبر الاحتواء والقمع التدريجي، لتعود الاعتقالات السياسية إلى الواجهة مع كل موجة احتجاجية.

وقد مثّل حراك الريف، الذي اندلع بعد مقتل محسن فكري سنة 2016، نموذجًا واضحًا لذلك. فبعد أشهر من التظاهر السلمي والمطالب الاجتماعية المتعلقة بالصحة والتعليم والشغل، واجهت الدولة الحراك بحملة اعتقالات واسعة طالت قياداته، وعلى رأسهم ناصر الزفزافي. وقد صدرت أحكام ثقيلة في حق المعتقلين، وصلت إلى عشرين سنة سجنًا، ما أثار موجة تضامن واسعة داخل المغرب وخارجه. الأمر نفسه تكرر مع معتقلي احتجاجات جرادة، والأساتذة المتعاقدين، والنشطاء المناهضين للتطبيع، فضلا عن صحافيين ومدونين تعرضوا للملاحقة بسبب آرائهم أو تحقيقاتهم.

ومن منظور سياسي، فإن استمرار ظاهرة المعتقلين السياسيين بعد 1999 يعكس حدود الانتقال الديمقراطي بالمغرب. فالنظام، رغم تحديث واجهته المؤسساتية، حافظ على بنية سلطوية تضع الاستقرار السياسي وحماية مراكز النفوذ فوق توسيع الحريات الديمقراطية. كما أن الدولة استفادت من السياقات الدولية، خاصة "الحرب على الإرهاب"، لتبرير تشديد القبضة الأمنية وإعادة إنتاج أدوات التحكم الاجتماعي.

أما من منظور طبقي، فإن الاعتقال السياسي لا ينفصل عن طبيعة الاختيارات الاقتصادية والاجتماعية السائدة. فمع تعمق الفوارق الاجتماعية، وارتفاع البطالة والهشاشة، وتراجع الخدمات العمومية، تصاعدت الاحتجاجات الشعبية في مناطق متعددة من المغرب. وهنا يصبح القمع وسيلة لضبط التوترات الاجتماعية وحماية مصالح التحالف المسيطر اقتصاديًا وسياسيًا. لذلك، فإن العديد من المعتقلين السياسيين في المرحلة الراهنة هم في الأصل نشطاء اجتماعيون أو نقابيون أو شباب خرجوا للاحتجاج ضد التهميش والإقصاء.

ورغم ذلك، فقد ساهمت نضالات المعتقلين وعائلاتهم والهيئات الحقوقية في إبقاء ملف الحريات حاضرًا في النقاش العمومي. كما أن حملات التضامن الواسعة كشفت وجود وعي متزايد بضرورة الربط بين الديمقراطية والعدالة الاجتماعية، وبين الحقوق السياسية والحقوق الاقتصادية.

إن قضية المعتقلين السياسيين بالمغرب بعد 1999 تطرح سؤالًا جوهريًا حول طبيعة الإصلاحات التي عرفها البلد وحدودها. فالمصالحة الحقيقية لا يمكن أن تتحقق فقط عبر التعويض الرمزي عن انتهاكات الماضي، بل تتطلب ضمانات فعلية لحرية التعبير والتنظيم والاحتجاج، وبناء دولة قانون تكون فيها المؤسسات المنتخبة والقضاء مستقلين فعليًا عن السلطة التنفيذية والأجهزة الأمنية. دون ذلك، سيظل ملف الاعتقال السياسي مؤشرًا على تعثر الانتقال الديمقراطي واستمرار التناقض بين خطاب الحداثة وممارسات التحكم والقمع.

زيارة ترامب للصين وسياق تناقضات الرأسمالية العالمية

المصطفى خياطي

تأتي زيارة دونالد ترامب إلى الصين، سواء في بعدها الاقتصادي أو الجيوسياسي، في سياق احتدام التناقضات داخل النظام الرأسمالي العالمي، وتزايد الصراع بين القوى الإمبريالية الكبرى حول الأسواق، والتكنولوجيا، وممرات التجارة، ومناطق النفوذ. ومن منظور جدلي، لا يمكن فهم هذه الزيارة باعتبارها مجرد حدث دبلوماسي معزول، بل باعتبارها لحظة ضمن مسار إعادة تشكل موازين القوى العالمية، حيث تتداخل التناقضات الاقتصادية بالعسكرية والسياسية.

منذ سنوات، دخلت العلاقات الأمريكية الصينية مرحلة من التوتر البنيوي. فالولايات المتحدة، التي قادت النظام الرأسمالي العالمي بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، أصبحت ترى في الصعود الصيني تهديدا مباشرا لهيمنتها الاقتصادية والتكنولوجية والعسكرية. وفي المقابل، تسعى الصين إلى توسيع نفوذها العالمي عبر مبادرة "الحزام والطريق"، والاستثمارات الضخمة، والتوسع في الأسواق الإفريقية والآسيوية والشرق أوسطية.

لكن الجدلية الأساسية هنا تكمن في أن الصراع بين القوتين لا يلغي في الآن نفسه الترابط العميق بين اقتصاديهما. فالرأسمال الأمريكي يعتمد على السوق الصينية وعلى اليد العاملة الرخيصة وعلى سلاسل الإنتاج الممتدة داخل الصين، بينما تعتمد الصين على الأسواق الأمريكية والتكنولوجيا الغربية والدولار كناظم رئيسي للتجارة العالمية. لذلك فإن العلاقة بين الطرفين ليست علاقة حرب مطلقة أو سلام دائم، بل علاقة تنافس وتعاون في آن واحد؛ أي وحدة وصراع الأضداد.

إن أي زيارة أو تقارب بين ترامب والصين لا يعني نهاية الصراع، بل يعكس محاولة تكتيكية لإعادة تنظيم شروطه. فجزء من البرجوازية الأمريكية يدرك أن التصعيد المفتوح ضد الصين يهدد الاقتصاد العالمي، وقد يقود إلى أزمات مالية وتضخمية أعمق داخل الولايات المتحدة نفسها. كما أن الصين بدورها تدرك أن المواجهة المباشرة مع واشنطن ما تزال مكلفة للغاية، لذلك تميل إلى سياسة النفس الطويل، والتوسع الاقتصادي الهادئ، وتفادي الانفجار العسكري المباشر.

أما فيما يخص الشرق الأوسط، فإن تأثيرات أي تقارب أمريكي صيني ستكون عميقة ومتعددة المستويات. فالمنطقة لم تعد مجرد فضاء نفطي تقليدي، بل أصبحت مركزا للصراع على الطاقة والممرات البحرية والتجارة العالمية. ولهذا تحاول الصين تعزيز حضورها الاقتصادي والسياسي في المنطقة، خصوصا عبر علاقاتها مع إيران ودول الخليج وشمال إفريقيا.

ومن منظور جدلي، فإن التغلغل الصيني في الشرق الأوسط يكشف أزمة الهيمنة الأمريكية نفسها. فالإمبريالية الأمريكية التي اعتمدت لعقود على التدخل العسكري المباشر، من العدوان على العراق إلى أفغانستان، أصبحت تواجه حدود قوتها بسبب الكلفة الاقتصادية والبشرية والسياسية لهذه الحروب. وفي المقابل، تقدم الصين نفسها كشريك اقتصادي "أقل تدخلا"، مستعملة أدوات الاستثمار والبنية التحتية والتجارة بدل الاحتلال العسكري المباشر.

لكن هذا لا يعني أن الصين قوة "متحررة" أو "مناهضة للإمبريالية"، كما يروج البعض و لكنها في الآن نفسه توصف بالأقل شراسة . فالصين، رغم اختلاف أدواتها، تسعى هي الأخرى إلى تأمين مصالح رأسمالها وأسواقها ومواردها الطاقية. وبالتالي فإن التنافس الأمريكي الصيني في الشرق الأوسط ليس صراعا بين مشروع تحرري وآخر استعماري، بل تنافس بين قوى رأسمالية كبرى على إعادة اقتسام النفوذ العالمي،كل بأسلوبه : القوة المفرطة و الاستعمار من أجل الهيمنة عند الأمريكان، و الشراكة على أساس رابح/رابح عند الصينيين. وقد ينعكس هذا التنافس على عدة ملفات في المنطقة:

أولا، الملف الإيراني. فالصين تمثل متنفسا اقتصاديا مهما لإيران في ظل العقوبات الغربية. وأي تفاهم أمريكي صيني قد يفتح الباب أمام تهدئة نسبية، لكن دون حل جذري للتناقضات القائمة، لأن واشنطن تريد احتواء إيران، بينما ترى بكين فيها شريكا استراتيجيا في مواجهة النفوذ الأمريكي.

ثانيا، القضية الفلسطينية. فالصين تحاول تقديم نفسها كقوة داعمة للاستقرار والحلول السياسية، مستفيدة من تراجع صورة الولايات المتحدة بسبب دعمها المطلق للكيان الصهيوني. غير أن الصين، رغم خطابها الدبلوماسي، لا تتجاوز حدود الدفاع عن مصالحها الاقتصادية وعلاقاتها مع مختلف الأنظمة في المنطقة.

ثالثا، دول الخليج. فهذه الدول أصبحت تحاول المناورة بين واشنطن وبكين وموسكو، مستفيدة من التحولات الدولية لإعادة التفاوض حول شروط تحالفاتها. وهو ما يعكس انتقال العالم تدريجيا من الأحادية القطبية إلى تعددية مضطربة.

ومن زاوية ماركسية، فإن ما يجري اليوم ليس سوى تعبير عن أزمة الرأسمالية العالمية نفسها. فحين تدخل القوى الرأسمالية الكبرى في أزمة تراكم، يشتد الصراع على الأسواق والطاقة والممرات التجارية. وهذا ما يفسر تصاعد الحروب، والعقوبات، والسباق التكنولوجي، وإعادة التسلح.

لكن التناقض الأكبر يبقى أن الشعوب والطبقات الكادحة هي التي تدفع الثمن دائما. ففي الشرق الأوسط، تؤدي هذه الصراعات إلى المزيد من الحروب، والديون، والتبعية الاقتصادية، وارتفاع الأسعار، وتوسيع القمع الداخلي باسم "الاستقرار" أو "الأمن القومي".

لذلك فإن قراءة نتائج زيارة ترامب للصين لا يجب أن تنحصر في الحسابات الدبلوماسية الضيقة، بل ينبغي فهمها كجزء من مرحلة انتقالية يعيشها النظام العالمي، حيث تتراجع الهيمنة الأمريكية المطلقة دون أن يعني ذلك نهاية الإمبريالية أو ظهور نظام عالمي أكثر عدالة. إننا أمام إعادة ترتيب للتوازنات داخل الرأسمالية العالمية، في ظل تناقضات مرشحة لمزيد من الانفجار، خاصة في الشرق الأوسط الذي سيظل إحدى أهم ساحات هذا الصراع الدولي.

حدث الأسبوع

للنظام المخزني مكيالين

المصطفى خياطي

الحدث هذا الأسبوع أحداث مترابطة تناسلت: إن سياق مثول الرفيق جمال براجع الأمين العام لحزب النهج الديمقراطي العمالي والرفيق بن دحمان الصياد مناضل الحزب وعضو المكتب الوطني للجامعة الوطنية للتعليم التوجه الديمقراطي، والرفيق حسن لمغبر الكاتب المحلي لحزب النهج الديمقراطي العمالي بطنجة ومنسق فرع الجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع بطنجة، يومي 14 و15 ماي أمام الفرقة الوطنية للشرطة القضائية بالدار البيضاء، لا يمكن قراءته بمعزل عن سياق تأزم النظام الاستبدادي، اللاوطني واللاشعبي واللاديمقراطي في سعيه لإقصاء و قمع كل الأصوات المعارضة الحرة من تنظيمات سياسية وحقوقية وصحافيين وكتاب. بل وصار الرفض الشعبي للوجود الصهيوني بالمغرب يؤرق كل المطبعين.

فالنظام المخزني يريد تسويق وهم فائدة المغاربة من التطبيع. وأزمته تكمن في كونه حاليا مشغول بإنجاح محطة الانتخابات ورفع نسبة المشاركة، وتأبيد حالة الانتظارية في أوساط الجماهير الشعبية جراء الهجوم المتواصل على قدرتها المعيشية والهجوم الطبقي على ما تبقى من مكتسبات مادية وديمقراطية. فلجأ كعادته، أولا إلى حرمان حزب النهج الديمقراطي العمالي أحد القوى السياسية المنظمة القادرة على إحداث قطب سياسي/شعبي معارض، من حقه في عقد مؤتمره في فضاء عمومي وكذا استعمال الإعلام العمومي. والاقدام على استدعاء الأمين العام ورفاق آخرين للتحقيق البوليسي حول الموقف من قضية عادلة ونعتبرها وطنية ألا وهي القضية الفلسطينية، في وقت يلوذ بالصمت تجاه ملفات فساد أبطالها سياسيون وقياديون في أحزاب حكومية.

لكن الحدث أفرز استعدادا للتضامن والدعم من طرف تنظيمات سياسية وحقوقية وطنية ودولية باعثة على التفاؤل بضرورة توحيد المقاومة والتصدي الوحدوي للسياسات الطبقية وللإمبريالية والصهيونية، ومواجهة مسلسل القمع والتضييق على الحق في التنظيم وفي حرية الرأي والتعبير.

إن قناعة حزب النهج الديمقراطي العمالي مبدئية فيما يتعلق بحتمية النضال الوحدوي إلى جانب القوى الديمقراطية والحية لمواجهة الاستبداد المخزني والتغلغل الصهيوني في مفاصل المجتمع المغربي، ويطمح بل ويشتغل على توفير شروط بناء جبهة شعبية واسعة لهذا الغرض، لأنه يدرك أن البنية المخزنية للنظام المغربي هي العقبة الكبرى أمام الشعب المغربي في طريق تحرره و تقدمه.

إن إغلاق القاعات وحرمان الحزب من الفضاءات العمومية، مقابل فتحها أمام تنظيمات أخرى، يكشف وجود تمييز سياسي واضح بين الأحزاب، في تناقض صارخ مع أبسط مبادئ التعددية والديمقراطية التي يفترض أن تكفل تكافؤ الفرص بين مختلف التعبيرات السياسية. غير أن هذا التضييق، مهما اشتد، لن ينال من عزيمة مناضلات ومناضلي النهج الديمقراطي العمالي، الذين راكموا تاريخا طويلا من الصمود في مواجهة القمع والحصار، بل سيزيدهم إصرارا على مواصلة المعركة السياسية والتنظيمية حتى عقد المؤتمر الوطني، والاستمرار في الدفاع عن قضايا الكادحين والمهمشين وعن مشروع التغيير الديمقراطي الجذري الذي يحمله الحزب.